الأمم المتحدة S/PV.4943

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٤٣**
الخميس، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد اسحاقوف
	إسبانيا	السيدة مننديس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيف

جدول الأعمال

دور الأعمال التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-31025 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور قطاع الأعمال في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك الدولي.

تقرر ذلك.

أدعو رئيس البنك الدولي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هاينريش فون بيرر، الرئيس والمدير التنفيذي الأعلى لسيمنس.

تقرر ذلك.

أدعو الرئيس والمدير التنفيذي الأعلى لسيمنس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى صاحبة السعادة السيدة مرجَّتا راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقرر ذلك.

أدعو رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد دوميساني كومالو، رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات.

تقرر ذلك.

أدعو رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أدلي ببضع ملاحظات استهلالية لشرح إطار هذه الجلسة.

ثمة ارتباط وثيق بين الاستقرار السياسي والاقتصادي فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع – وكذلك فيما يتصل بالتعافي بعد الصراع. ولا بد أن ينعكس ذلك داخل الإطار الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة وخارجه، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، التي يعد البنك الدولي من أبرزها. ولقد أُنجز الكثير بالفعل لتحسين التماسك والفعالية بين مختلف الأطراف الفاعلة. ومن أمثلة ذلك إنشاء الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ودور المؤسسات المملوكة للأفراد في القطاع الخاص ككل يستحق اهتماما خاصا في هذا السياق. وهذا يشير إلى

كامل نطاق مسؤولية المؤسسات، وإلى ما يعرف بـ ''البرنامج العالمي للمواطنة الصالحة لدى الشركات'' من جهة، والإمكانيات الهائلة التي يمكن للقطاع الخاص أن يوفرها في إطار أي استراتيجية للتنمية أو التعمير على الصعيدين الوطني والإقليمي من جهة أخرى.

ونتيجة للعولمة، أصبح القطاع الخاص الدولي اليوم أكثر اهتماما مما كان في العقود الماضية بقضايا الاستقرار والرفاه في البلدان الكثيرة التعرض للصراعات. فالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عامل رئيسي في منع نشوب الصراعات المسلحة وانهيار الدول. ولا يمكن إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع إلا بتوافر فرص العمل التي يوجدها القطاع الخاص. وقد لمس مجلس الأمن على أرض الواقع في بعثته التي أوفدها إلى أفغانستان منذ نصف عام أن الجنود والمقاتلين لا يكونون مستعدين للتخلي عن أسلحتهم ما لم يوجد أمامهم بديل حقيقي لكسب العيش، وأمل حقيقي فيه.

وأدرك أن هذه الجلسة هي الأولى من نوعها في هذه المناقشة، وفي هذه الصيغة. وأرى من الملائم أن يتناول مجلس الأمن، باعتباره منتدى مسؤولا عن صون السلام والأمن الدوليين، الدور الذي يمكن أن تؤديه الأعمال التجارية في منع الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

واسمحوا لي أن أعرب باسم زملائي أعضاء المجلس عن مدى سروري للترحيب بممثلي الجهات الفاعلة التي تؤدي دورا حاسما في معالجة هذا الجانب الهام من الصراع المسلح: الأمين العام، والسفير رازي والسفير كومالو، ممثلين لمنظومة الأمم المتحدة، والسيد ولفيترون والسيد فون بيرر، ممثلين للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المال والأعمال على نطاق العالم.

وقبل أن أعطي الكلمة لضيوفنا المتكلمين، اسمحوا لي بطلب واحد قصير. أطلب إلى أعضاء المجلس أن يقصروا بياناتهم في المناقشات التي تجري بعد ذلك على خمس دقائق. وإلا فلن نتمكن من الانتهاء في حوالي الساعة الواحدة مثلا. كما أننا نود أن نتيح لضيوفنا إمكانية الرد على الأسئلة وإبداء التعليقات تعقيبا على ما يقال في المناقشة بعد انتهاء أعضاء المجلس من مداخلاتهم. لذا فإني سأقدر كثيرا للأعضاء تحديدهم طول بياناتهم. وفي حالة وجود بيانات أطول لدى الأعضاء، ففي وسعهم توزيعها مكتوبة.

أرحب الآن بحضور أميننا العام، السيد كوفي عنان. وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للحكومة الألمانية على أخذها بزمام المبادرة فيما يتعلق بهذه المسألة البالغة الأهمية. فكثيرا ما يجري إغفال الأبعاد الاقتصادية للصراع المسلح، مع أنه لا ينبغي قط التقليل من شأنها. ذلك أن دور الأعمال التجارية بصفة خاصة، سواء خيرا أو شرا، يمكن أن يكون حاسما.

وتعمل الشركات الخاصة في كثير من مناطق الصراع والبلدان المعرضة للصراعات. وقراراتها، فيما يتعلق بالاستثمار والتنمية، وبالعلاقات مع المجتمعات المحلية، وبحماية البيئات المحلية، وبترتيباتها الأمنية الخاصة، يمكن أن تساعد البلد على إدارة ظهره للصراع أو على تفاقم أشكال التوتر التي أججت نيران الصراع في المقام الأول.

كذلك تقوم الشركات الخاصة بتصنيع وبيع معدات الصراع الرئيسية من دبابات إلى الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، بل وحتى المناجل. وتشترك المنشآت الخاصة والأفراد في استغلال الموارد الطبيعية المحلية المدرة للربح والاتجار بهذه الموارد، كالنفط والماس والمخدرات والخشب والكولتان، وهو عنصر جوهري في كثير من الإلكترونيات ذات التكنولوجيا الرفيعة. وتقوم الحكومات وجماعات

المتمردين على السواء بتمويل الحملات العسكرية وإطالة أمدها بهذه الطريقة. وفي كثير من الحالات، تتيح الفوضى الناجمة عن الصراع استغلال الموارد بطرق غير قانونية أو بدون مراعاة للعدالة أو البيئة. وعندما تستبعد المجتمعات السكانية المحلية من المناقشات المتعلقة بسبل الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها ولا ترى فائدة كبيرة منها في مجتمعاتها، فإن هذا بدوره يمكن أن يشكل سببا لمزيد من الصراع.

إن هذه تحديات معقدة. وهي تمس قضايا أساسية تتمثل في السيادة والحكم الديمقراطي ومساءلة الشركات ونزاهة الأفراد. علاوة على ذلك، يجري كثير من المعاملات المعنية في الخفاء أو ضمن سياق دول منهارة لا تملك القدرة على تنظيم الأنشطة التي يدفعها الربح ولكنها تذكي أوار الصراع. أما تدابير الإنفاذ والرصد الرامية إلى اتخاذ إجراءات صارمة إزاء هذه الأنشطة فكثيرا ما تفتقر إلى التأثير، ذلك إن وُجدت على الإطلاق. وكثيرا ما تكون سلاسل الإمداد متعددة الطبقات لدرجة تعجز معها الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الشفافية. بل إن الأنشطة القانونية يمكن أن تترتب عليها نتائج مؤسفة وغير مقصودة.

وللأعمال التجارية ذاتها مصلحة كبيرة في البحث عن حلول. إذ تحتاج الشركات في نهاية المطاف إلى بيئة مستقرة لكي تدير أعمالها وتقلل المخاطر التي تتعرض لها إلى أدنى حد. كما أن سمعتها، ليس فقط لدى الجمهور بل بالنسبة لموظفيها والمساهمين فيها، لا تتوقف فقط على نوع ما توفره من منتجات أو خدمات وإنما على كيفية توفيرها. ولم يعد بالإمكان فصل اعتباراتها الأساسية عن بعض الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة، كالسلام والتنمية والعدالة. كل هذه أسباب مقنعة تبرر قيام الأعمال التجارية بدور نشط في معالجة هذه المسائل، دون انتظار لأن يُطلب إليها ذلك.

أما مجلس الأمن فقد تناول بدوره كثيرا منها بالفعل. ففرض المجلس جزاءات محددة الأهداف. ودعم عملية كيمبرلي، التي خفضت من خلال مبادرة طوعية الاتجار بما يطلق عليه ماس الصراعات. كما أنشأ المجلس أفرقة خبراء لتقييم دور الاقتصاد السياسي في إشعال الصراعات أو إطالة أمدها. وأذن بإنشاء بعض بعثات حفظ السلام للمساعدة في رصد الجزاءات الاقتصادية وعمليات حظر الأسلحة ولدعم الجهود المبذولة لإعادة فرض السلطة الوطنية على الموارد الطبيعية.

إن هذه الجلسة تنعقد في ظل خلفية مؤلفة من عدة مبادرات هامة. فقد اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات، على أمل أن تكفل التزام الشركات بقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية. وترمي إحدى المبادرات بقيادة المملكة المتحدة إلى زيادة الشفافية في الصناعة الاستخراجية. وقد أصدرت بعض الدول الأعضاء طوعا مبادئ تتعلق بالأمن وحقوق الإنسان، بهدف كفالة الأمن والحماية بطرق تحمي من ارتكاب الانتهاكات لحقوق الإنسان في حالة إسناد تحقيقهما من الباطن لشركات خاصة.

وتسعى مبادرة الاتفاق العالمي التي أطلقتها شخصيا إلى تحسين المواطنة العالمية للشركات. ومن نتائج الحوار بشأن هذا الموضوع دليل دوائر الأعمال إلى تقييم أثر التراعات وإدارة الأخطار. ويقوم الأعضاء في الاتفاق أيضا بمناقشة إضافة مبدأ عاشر يتعلق بالفساد إلى المبادئ التسعة المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة. وهم يستكشفون ما يمكنهم عمله للمساعدة على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الفساد. فجميعنا، من حكومات وأعمال تجارية ومنظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية، بحاجة إلى أن نتعلم العمل بشكل أكثر

صراحة، تحت أضواء الشفافية. ولا غنى عن ذلك إذا أردنا أن نكسر حلقة الفساد وأن نبني مزيدا من الثقة بمؤسساتنا ومنشآتنا على اختلافها.

وفي سياق الأمم المتحدة على وجه التحديد، لعل الأعضاء يعلمون أني أجري تحقيقا مستقلا في ادعاءات التدليس والفساد وسوء الإدارة المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء الذي كنا نديره. وتعتبر الشفافية السبيل الوحيد لمعالجة مثل هذه الادعاءات وهي حتى الآن أفضل السبل لمنع حدوث الفساد في المقام الأول. وأعتقد بأن هذا سيكون الدرس الرئيسي الذي يتعين علينا أن نستفيده من هذه الحادثة مهما تكن نتيجة التحقيق.

وفي أية حال، بدأت جميع هذه الجهود والمبادرات في معالجة المسألة. وقد حان الوقت لتحويل هذه الجهود المخصصة إلى نهج أكثر انتظاما. وإن من شأن مثل هذا النهج، أن يؤدي في الأمم المتحدة، إلى تعزيز توثيق التعاون والتفاعل بين ذراعي الأمن والتنمية في المنظمة. كما أن من شأن هذا النهج أن يزودنا بالأدوات التي نزيد فيها من فهمنا للحوافز والعقبات الاقتصادية التي توجه القوى المحركة للصراع المسلح ونزيد من فعالية التأثير فيها، وأن يكفل انعكاس هذه العوامل في الجهود التي ترمي إلى منع الصراع، وفي اتفاقات السلام وفي الولايات التي يعهد بها إلى عمليات السلام.

وقمت واضعا تلك الأهداف في الاعتبار، بإنشاء فريق مشترك بين الوكالات، برئاسة إدارة الشؤون السياسية، لكي ينظر بعناية في الاقتصاد السياسي للصراع المسلح ويقدم توصيات بشأن كيفية تحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وإني أحث هذا المجلس والدول الأعضاء بوجه عام، على إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة والاشتراك بصورة أكثر فعالية مع القطاع الخاص. وستقدم الأمانة العامة المساعدة قدر استطاعتها.

وهذا الموضوع كما نعلم، هو موضوع تشتد بشأنه الانفعالات. ونحتاج إلى التوصل إلى التوازن المعقول بين الإقناع والإنفاذ. وهناك أوقات يكون فيها الغضب هو الرد المناسب الوحيد. وهناك أوقات تلقى فيها المناشدة باللجوء إلى الخير المشترك آذانا صماء، إلا أنه ليس بوسعنا، مع ما يحف بالوضع من مخاطر، أن نتحمل حالة تستقطب فيها العناصر الفاعلة ويشهر بعضها ببعض وتعجز عن الحوار. ويتعين علينا أن نهيئ حيزا نتمكن فيه جميعا من اللقاء والتوصل إلى حلول. وآمل بأن تساهم هذه الجلسة في بلوغ هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي.

السيد وولفنسون (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدي، أن أعبر لكم عن امتناني لهذه الدعوة، التي هي الدعوة الثانية التي توجه إلى رئيس البنك الدولي لحضور جلسة من جلسات مجلس الأمن، بعد أن وجهت الدعوة الأولى منذ أربع سنوات عندما التقينا لمناقشة تأثير الإيدز كمسألة أمنية. ونظرا لما اتسمت به هذه المسألة ولا تزال من أهمية، اسمحوا لي أن أقول على الفور إني مسرور لأن مجلس الأمن يناقش هذه المسألة في وقت تحتل فيه كلمات التدخلات والحلول للصراع في العراق وأفغانستان أعلى مكان في أذهان الناس من حيث الجانب السياسي.

ويرجع سبب سروري لحضوري هنا في أننا نشعر في مؤسستنا، بأن أفضل طريقة للنظر إلى مسألة منع الصراعات وحلها وإعادة البناء – التي هي موضوع المناقشة اليوم – من وجهة نظر أسباب الصراع ومنهجيات السلام، التي أشار الأمين العام إلى بعضها. ولدينا أساسا فكرة حدسية نوعا ما لكنها ليست معقدا جدا مفادها، أنه إذا كان لدى شخص ما عمل وأمل، فإنه ليس من المرجح أن يغادر منزله

لإطلاق النار على الناس. وهذا المفهوم ليس معقدا جدا، إلا أنه يسرني أن أقول إننا قمنا بدراسات لإثبات تلك النقطة الواضحة نوعا ما، وبوسعي أن أقتبس من الدراسات التي أجراها زملاؤنا في المؤسسة، والتي ورد فيها بوضوح ما يلي:

"تشير بحوثنا إلى أن الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وما ينجم عنها من تزاحم على الموارد الشحيحة، أكثر من المسائل العرقية والسياسية والإيديولوجية، هو الذي يكمن وراء مصدر معظم الصراعات خلال الأعوام الـ ٣٠ الماضية".

وقد توصلت من منطلق خبرتي خلال وجودي في البنك – سواء فيما يتعلق بالعراق أو أفغانستان أو الضفة الغربية أو غزة أو اليمن أو تيمور الشرقية أو كوسوفو أو البوسنة والهرسك – إلى نتيجة مفادها أننا في جميع هذه الأماكن التي ذهبنا إليها والتي كان فيها توتر، وصراع في العديد من الحالات، أن أول شيء يحتاج المرء إلى أن ينظر إليه بعد استعادة بعض السلام وبعد التصدي لمعالجة المسائل الاجتماعية الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة والهياكل الأساسية، هي مسألة كيفية إنشاء إطار يمكن أن تشرع فيه الأعمال التجارية.

واسمحوا لي أن أقول هنا إننا نولي قدرا كبيرا من الاهتمام للاستثمار الدولي. وإني فخور بوجه خاص بحضور السيد فون بييرر هنا في هذه الجلسة بسبب العمل الذي قامت به شركته على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن أربعة أضعاف مقدار الاستثمار الدولي يجري محليا، وبذلك فإن المرء عندما يتحدث عن الأعمال التجارية، فإنه يحتاج إلى التفكير في تهيئة مناخ محليا يمكن فيه تشجيع الاستثمار المحلي حتى يكون بالإمكان عمليا أن تزدهر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم التطرق إلى الكثير من هذه الأمور في الدراسة التي أجراها مؤخرا بول مارتن وإرنستو زيديللو استجابة لطلب من الأمين العام.

وهكذا فإن الافتراض الذي نؤمن به أساسا، لدى معالجة المسألة الأولى من مسائل منع الصراع، هو أن الأمر الأول الذي يحتاج إليه المرء هو وجود اقتصاد نام يشارك فيه الشعب. وأجرينا أيضا دراسة لـ ٦٠ ٠٠٠ من الفقراء في ٦٠ بلدا، وتوصلنا مرة أخرى إلى جواب كان يمكن أن يتوصل إليه المرء عن طريق الحدس. وكان الجواب هو أن الفقراء كالأغنياء يسعون إلى العيش في سلام وأن يكون لهم مجتمعهم الخاص بهم. وهم لا يسعون إلى الحصول على الصدقات – بل يريدون الفرصة. وهم يريدون ألا تتعرض نساؤهم للضرب، ويريدون الأمل لأطفالهم.

وفي عالم اليوم، حيث يقل عمر ٢,٨ بليون من البشر من أصل ٦ بلايين نسمة عن ٢٥ سنة، ويقل عمر ١,٥ بليون نسمة عن ١٥ عاما – وسيدخل إلى كوكبنا في العالم النامي في الأعوام الـ ٢٥ القادمة ٢ بليون نسمة – يتمثل التحدي الحاسم، مرة أخرى على نحو ما أشار إليه الأمين العام، في كيفية الحصول على فرص العمل لشبابنا. وإذا لم يكن لديهم عمل، فإنهم يشعرون بالإحباط. ولن تقودهم فطرتهم فورا إلى مغادرة منازلهم وشن الحرب، إلا أنهم يتعرضون لتأثيرات من الخارج، من الأشخاص الحاقدين الذين إما يختبؤون في صفوفهم أو يستخدمونهم لأغراض غير قانونية وعدوانية.

وهكذا، فإننا في مؤسستنا، نكرس قدرا كبيرا من الوقت لمحاولة فهم كيفية التوصل إلى تلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص الـ ٦٠ ٠٠٠ ومن على شاكلتهم. إنها حاجة بسيطة جدا وهي: كيف نتيح لهم فرص العمل في بيئة تتسم بالإنصاف؟ وهنا، يتصدى المرء لعدد من المسائل التي أشار إليها الأمين العام من حيث الإطار القانوني الذي يمكن إنشاؤه، وحماية الحقوق، والحملة ضد الفساد وإتاحة الفرصة للناس للعيش في بيئة تنعم بالاستقرار. هذا هو ما أعلمنا الناس في البلدان النامية أنهم بحاجة إليه، وهو أمر لا يدعو إلى

الاستغراب. وكانت الدراسة مفيدة بالفعل، إلا أنها ربما لم تكن ضرورية من حيث التفكير الحدسي.

إلا أننا قمنا بالعمل وأثبتنا بكل طريقة في وسعنا بأن منح الأمل للناس هو أفضل سبيل لتفادي الصراع. وإن منحهم استثمارا في حياتهم وفرصة للتفكير في أطفالهم وإتاحة الفرصة لأطفالهم هو أفضل السبل لمنعهم من الخروج وشن الصراع. وهكذا فإن المرء عندما يتحدث في مجلس الأمن عن مسائل منع الصراع، فإن المسألة الرئيسية تتمثل في المفهوم البسيط المتمثل في توفير العمل للناس وإتاحة الفرص لهم. ولهذا السبب، فإني أعتقد بأن هذا الموضوع يتسم في هذه الهيئة بأهمية حقيقية، لأننا ننفق ٩٠٠ بليون دولار سنويا على الدفاع وننفق ٥٠ بليون دولار سنويا أو أكثر من ذلك بقليل، على التنمية. وإني أشعر بالأحرى بأنه إذا أنفقنا ٩٠٠ بليون دولار على التنمية وعلى جعل الناس يحصلون على عمل ويقيمون الأعمال التجارية، فإننا قد لا نحتاج إلى أكثر من ٥٠ بليون دولار من أجل الدفاع. وعندئذ يمكن أن يصبح هذا المجلس مجلسا اقتصاديا واجتماعيا وقد تصبح قدرتنا على التعامل مع الأمل بدلا من الأزمات أكثر مدعاة للسرور وأقل إثارة. هذا هو يا سيدي، سبب اعتقادي بأنكم اخترتم اليوم موضوعا هاما جدا.

وفيما يتصل بحل الصراعات وبناء السلام في كل الحالات التي أشرت إليها، ثمة أمثلة نقوم فيها، غالبا بالاقتران مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات، بمواصلة نشاط الأعمال التجارية في إطار قانوني مناسب يحمي حقوق الإنسان ويكون سليما من الناحية البيئية، بوصف ذلك المهمة الرئيسية المتعلقة بإقامة السلام.

ويتسق كل ذلك ويتفق تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية المحددة عام ٢٠٠٠ – التي نسعى مع الأمين العام وآخرين إلى تحقيقها – والتي تحدد غايات ما يتعين علينا أن نفعله إذا أردنا أن نعيش في عالم مناسب يسوده السلام. لقد التقى رؤساء الحكومات جميعهم في مؤتمر قمة الألفية وأكدوا على الحاجة إلى التصدي لمسألة الفقر. ولم يأتوا إلى مؤتمر القمة بأهداف تتعلق بأرقام مستهدفة للإنفاق العسكري. ولكنهم قالوا: إن الأهداف إنسانية. فلنوفر فرص العمل للناس، ولنقلل من حدة الفقر، ولنحقق النمو، ولنوفر الأمل للناس ولحياتهم.

وليس من المدهش أن ما نفعله قبل الصراعات وبعدها هو محاولتنا أن نهيئ بالفعل ظروفا يمكن في ظلها أن يتحقق انتعاش الأعمال التجارية – أي الاستثمارات الدولية والمحلية على حد سواء. ولهذا فإن اختياركم للموضوع، سيدي يدعو إلى الإعجاب. والحل ليس بسيطا. فليست المسألة مجرد فتح الباب للاستثمار. إذ يجب أن يكون ذلك في إطار نظام قانوني، وقدرة حكومية، وبناء نظم مالية شفافة، ومكافحة الفساد – وهذه مسائل ذكرت جميعها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وإنني أحييكم، سيدي، على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال مجلس الأمن. ونحن في البنك نشعر بالفخر لأننا نعمل مع وكالات الأمم المتحدة فيما يتصل بهذه المسألة. ومما يدعو إلى السرور أن ننظر في المسائل المتعلقة بالصراع وأن ننظر في مسألة أسباب الصراع. ويتمثل السبب الرئيسي للصراع في انعدام الأمل. ويمكن توفير هذا الأمل بإنشاء الأعمال التجارية وإتاحة فرص العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولفينسون على العبارات الطيبة التي وجهها إليَّ. أعطي الكلمة الآن لرئيس سيمتر والمسؤول الإداري الأول فيها السيد هاينريش فون بيرر.

السيد فون بيرر (تكلم بالانكليزية): إن من دواعي الشرف المتميز العظيم أن أكون هنا اليوم وأن تتاح لي فرصة التكلم أمامكم. وأشكركم على إعطائي هذه الفرصة وعلى التجربة الخالدة المتمثلة في أن أنضم إليكم هنا في هذه القاعة الأسطورية التي كانت معرفتي لها حتى الآن قاصرة على كوني زائرا يدفعه حب الاستطلاع.

لقد طلب إليَّ أن أقول بضع كلمات عن دور قطاع الأعمال التجارية في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. وهذا تحد نعرفه في سيمتز حق المعرفة. فلقد اكتسبنا بعد اضطلاعنا بالأعمال التجارية عبر العالم طيلة ١٥٧ سنة خبرة واسعة النطاق من وراء عملنا في شتى أنواع حالات الأزمات.

وأود اليوم أن أتناول ثلاثة مواضيع: أولا، سأدلي بعدد من الملاحظات المحددة بشأن مجالين من مجالات الصراع يستأثران الآن بكل الاهتمام العام – وهما أفغانستان والعراق. ثانيا، ما هي أمس الاحتياجات لعملية إعادة البناء بعد الصراعات؟ وثالثا، ماذا يمكن عمله على الأجل الطويل لتأمين الاستقرار وتجنب الصراعات أو على الأقل تخفيض حدتها؟

أولا: فيما يتعلق بأفغانستان، اجتمعت قبل ما يقل عن أسبوعين مع الرئيس كارزاي عندما كان في برلين بمناسبة المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان. وتركزت محادثاتنا على إعادة بناء بلده. وقمنا بناء على طلبه الخاص بزيارة مصنع لنا في برلين. والواقع أن هذا هو المصنع نفسه الذي زاره الملك آمان الله ملك أفغانستان في أثناء رحلته إلى ألمانيا عام ١٩٢٨. فهذا يبين أن لنا تجارب تمتد إلى أجيال في أفغانستان، شأنها شأن بلدان أخرى عديدة في العالم.

وحالت الحرب في أفغانستان دون وجودنا هناك. غير أننا اتخذنا، بعد نهاية الحرب، عددا من الخطوات المحددة لكي نبدأ أنشطتنا من جديد ولكي نساعد في إعادة بناء البلد. وأردنا في المقام الأول إعادة فتح مكتبنا بأسرع ما يمكن. وبحثنا عن مواطن تتوفر لديه مؤهلات عالية للبدء بأعمالنا هناك من جديد، ووجدنا الرجل المناسب في شركتنا ذاتها. وهو رجل يتكلم الباشتو والفارسية والألمانية والانكليزية بطلاقة. رجل تواق إلى المساهمة في بعث بلده من جديد. واتخذنا إجراءات سريعة وأعدنا فتح مكتبنا في كابول في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

ثانيا: اضطلعنا، بالتوازي مع إنشاء عملياتنا، بتحليل حاسم الأهمية لأكثر احتياجات البلد إلحاحا فيما يتصل بالهياكل الأساسية. وكان من رأينا أن الأولويات العليا تتمثل في استعادة الإمداد بالطاقة الكهربائية، وإصلاح شبكة المياه في كابول، وإعادة بناء شبكة الاتصالات.

ثالثا: كنا بالفعل موجودين على أرض الواقع عندما حصلنا على الطلبات الأولى في هذه القطاعات. وكان أحد المشاريع، على سبيل المثال، هو إصلاح محطتين للطاقة الكهربائية المائية بنيناهما قبل ما يزيد على خمسين سنة. وكل ما فعلنا هو أننا أخرجنا مخططات التشييد الأصلية من المحفوظات – وبدأنا العمل فورا. وتمثل مشروع آخر في إعادة تشغيل شبكة المياه في كابول. وقمنا، بهذه المناسبة، بتدريب عدد كبير من الأفغانيين على هذه الأعمال الخاصة في مرافقنا في باكستان والهند، ولم ندرب سوى عدد قليل من الناس في ألمانيا.

وكان هناك اعتبار رابع هو الجانب الاجتماعي، وهو جانب دائم الأهمية للنجاح في الأعمال. إننا نساعد في تعليم الناس. وندعم مبادرة ''العودة إلى المدرسة'' التي تقدمت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصفتها استثمارا هاما فيما يتعلق بمستقبل البلد، مع تركيز الاهتمام على الفتيات لكفالة اشتراكهن أيضا في التعليم

الأساسي. وأنا أعلم أن تلك الجهود ليست إلا بداية، ولكنها جهود ملموسة. وهذا عنصر هام له قيمته.

أما فيما يتصل بالعراق، فنود أن نتبع نفس الاستراتيجية الأساسية وأن نساعد في استعادة قدرة البلد على توليد الطاقة الكهربائية، وإصلاح شبكة الكهرباء وشبكات الاتصالات. ونود أيضا أن نفتح مرافق محلية، ولكن الحالة الآن، كما نعلم جميعا، بالغة الصعوبة. وبدأنا بالفعل، على الرغم من المخاطر الأمنية، بالمساعدة في مشروعين محددين – أحدهما إنشاء شبكات للهواتف المتنقلة في شمال العراق، والأخر إعادة بناء محطة للكهرباء. وكلنا نتشاطر الأمل في إمكانية التعجيل بإعادة بناء العراق في أبكر موعد ممكن.

ولا شك أن لكل بلد ولكل حالة خصائص فريدة، وليس هناك حل ذهبي لكل سيناريوهات ما بعد الصراع. ويجب على المرء أن يحلل كل حالة وأن يضع الرد المناسب. ويمكنني، بوجه عام، أن أقول إن هناك خمسة عوامل أساسية تكتسي أهمية حاسمة، هي: الأمن، والهياكل الأساسية، والتمويل، والتخطيط لما بعد الصراع، والتقدم المرئي.

أما العامل الأول الأساسي الأهمية، أي الأمن، فهو واضح. وما برح يمثل مشكلة مزمنة في مناطق عديدة، ولكننا نعلم أيضا منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن العنف يمكن أن يداهمنا في أي مكان وأي زمان. ولم تعد هناك أماكن آمنة في العالم، وعلينا أن نقبل هذه الحقيقة. ولكن من الجلي أنه يجب، لكي تنهض الأعمال التجارية، أن يتوفر مستوى معقول من الأمن وما يكفي من السيطرة الحكومية لتوفير الحد الأساسي من القانون والنظام. ولا بد من تخفيض عوامل الخطر إلى مستوى يمكن السيطرة عليه – ربما ليس إلى الصفر ولكن إلى مستوى معقول.

وتتبع الأعمال التجارية في المناطق الحساسة عددا من القواعد الأساسية – ومن هذه القواعد على سبيل المثال، الاعتماد الشديد على الموظفين المحليين الذين يعرفون خير معرفة بلدهم وثقافتهم وظروفهم المحلية. ومن المهم أيضا أن يتوفر بضعة موظفين من غير المحليين لدفع العملية إلى الأمام. والمبدأ الذي نأخذ به في هذه الحالات هو ألا نرسل الموظفين إلا على أساس طوعي.

أولئك الناس يُختارون بحرص بعد أخذ كل العوامل الدينية والعرقية والثقافية بنظر الاعتبار، وهم لا يأتون بالضرورة من ألمانيا. التعاون الوثيق مع السلطات المحلية أمر أساسي لاتخاذ كل التدابير الضرورية. وفوق كل شيء، يحتاج المرء إلى البديهة والحذر والحصافة وكذلك الشجاعة. ولكن لسوء الحظ قد لا تكون تلك القوانين دائما كافية. إذا كانت المخاطر كبيرة جدا، علينا أحيانا أن نتراجع – بقدر ما هو ضروري فقط ، علي أن أضيف – لأن فلسفتنا هي ''أننا هنا كي نبقى''.

رسالتي الأولى، باختصار، هي: يجب على الحكومة المحلية أو السلطة المؤقتة أن توفر الحد الأدنى الضروري من الأمن، ويجب على قطاع الأعمال أن يعتمد على خبرة الأشخاص الذين يعرفون البلد معرفة أفضل.

العامل الثاني هو البنية التحتية. فلا شيء يمكن أن يعمل ولا شيء يمكن تشغيله من دون ماء وكهرباء وغذاء وإمدادات غذائية ونقل ونظم اتصالات، خاصة في المدن. ولذلك يجب أن تكون إحدى الأولويات العليا إعادة بناء وتأمين هذه الخدمات لاستعادة سلطات عاملة، للوفاء بالحاجات الأساسية للسكان وتوفير الأساس لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع. إذن رسالتي الثانية: هي البدء في أسرع وقت ممكن بعمليات إصلاح وتجديد البنية الأساسية.

العامل الثالث هو التمويل. النجاح في أي برنامج لإعادة الإعمار يعتمد على الحصول على التمويل. القطاع الخاص يجب أن يكون له شركاء – المنظمات الدولية كالبنك الدولي والشركاء الثنائيين ووكالات التنمية والحكومات والسلطات المحلية. لا يستطيع قطاع الأعمال التجارية أن يتحمل العبء المالي، أو لا يستطيع أن يتحمله إلا إلى حد محدود. وكما نعلم جميعا فإن عملية تأمين التمويل يمكن أن تكون معقدة وأن تستغرق وقتا طويلا وفي بعض الأحيان تصيب بالإحباط. ولكن في أوضاع ما بعد الصراع، يكون التمويل السريع أساسيا لاستعادة مجتمع ناجح. لهذا فإن رسالتي الثالثة هي أن أدوات التمويل تلك بما في ذلك الضمانات والشراكات العامة/الخاصة يجب توفيرها في أسرع وقت ممكن. وليس هناك خطر على عملية بناء السلام أعظم من التقاعس.

العامل الرابع هو التخطيط لما بعد الصراع، قبل كل شيء، التخطيط في الوقت المناسب. فخطط ما بعد الصراع يجب أن توضع قدر الإمكان وقت وضع الاستراتيجيات العسكرية واستراتيجيات حل الصراع نفسه. ويجب أن يكون الانتقال سلسا وسريعا.

علينا أن نكون واقعيين. هذا يعني أننا لا يمكننا أن نتوقع دائما أن تسير كل الإجراءات بالأشكال القياسية المعتادة التي نعرفها. على سبيل المثال، هناك عملية عرض المناقصات. والحالات الاستثنائية كثيرا ما تتطلب حلولا استثنائية، إضافة إلى قرارات سريعة وغير معقدة. وعلى المرء أن يقبل أن ذلك في بعض الأحيان أكثر فعالية من متابعة قواعد اللعبة المعروفة، لأن الوقت هو بيت القصيد. إذن رسالتي الرابعة هي التخطيط المسبق قدر الإمكان ولكن من دون إضاعة وقت حاسم في أوضاع معينة على حلول معقدة أكثر مما ينبغي أو على ممارسات بيروقراطية أو حلول تستغرق وقتا طويلا.

ولا يمكن اعتبار العوامل الأربعة التي ذكرتها فعالة دون العامل الخامس، وهو التقدم المرئي. يجب أن يرى الناس بأنفسهم ذلك التقدم يتحقق، وأن حياتهم تتحسن، وأن بإمكانهم البدء في إعالة أسرهم من جديد، لا عن طريق نشاطات خارج نطاق الشرعية وإنما كجزء من نظام مدني جديد. وذلك جوهري لاستعادة الثقة والاستقرار الاجتماعي الطويل الأمد. لذلك فإن رسالتي الخامسة هي أن علينا أن نعطي الناس مستقبلا، مستقبلا يجب أن تكون فوائده ملموسة بسرعة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة اليوم: ما الذي يمكن أن نقوم به على المدى الطويل لتأمين الاستقرار؟ أحد المصادر المركزية للصراع هو انعدام الأمل أو الشعور بالاستبعاد من الازدهار المتنامي ومن منافع العولمة، أو الشعور بالضعف أمام عملية طاغية لا تأثير للمرء عليها. تلك المخاوف والتصورات اليائسة تؤدي إلى تدمير وفوضى. والذين لا يملكون شيئا حتى يفقدوه لا يمكن التنبؤ بتصرفاتهم وهم قادرون على القيام بأي عمل. علينا مقارنة تلك النزعات بإعطاء الناس الأمل وحلولا للخروج من أوضاعهم – ليس فقط لفترة قصيرة، وإنما على أساس مستدام. وأود أن أعطيكم ثلاثة أمثلة لما يمكن ويجب القيام به.

المثال الأول هو التعليم. علينا أن نبني المدارس ونعلم الأطفال ونوفر التدريب المهني للشباب. فإذا علمنا الأطفال، نفتح المستقبل أمامهم – مستقبلا في ازدهار متنام ومستقبلا خاليا من العنف والعدوان. وكما قال رئيس البنك الدولي، الناس يريدون أملا لأطفالهم. وذلك ما يعبر عنه المثل الآسيوي، "جيل يزرع الأشجار وجيل آخر يتمتع بالظلال". تعليم من اجل الرخاء والسلم يمكن أن يكون برنامجا واسع النطاق لشراكة عامة/خاصة.

المثال التالي هو الرعاية الصحية. إن الخدمات الصحية الأساسية العامة شرط لازم حتى في البلدان التي فيها مدن وقرى نائية. هناك حلول مثل الطب عن طريق الهاتف لتقديم استشارة صحية أفضل. وهي طريقة ملموسة وفعالة لنقل جزء من العالم الأول إلى الثالث.

المثال الثالث هو نقل المعرفة والتكنولوجيا. وهي خطوة أساسية لإدماج الاقتصادات المحلية في الاقتصاد العالمي وتدريب الأشخاص على مساعدة أنفسهم. وذلك يمكن أن يتم بتنسيق استثمارات الجهات الفاعلية العالمية في الاقتصاد المحلي؛ وهذا هو السبيل لبناء شبكات للشركاء والموردين من أصحاب الأعمال التجارية المحلية لخلق فرص العمل. وقد طبقنا هذا النهج قبل عدة سنوات تحت إشراف شمعون بيريز. فقد أنشأنا شركة برمجيات مشتركة لمبرمجين فلسطينيين وإسرائيليين في رام الله، في الضفة الغربية. وكان هذا مهما جدا بالنسبة لي حتى أنني اشتركت شخصيا في مراسيم الافتتاح في رام الله. لقد كانت لحظة تهز المشاعر، ويمكنكم تخيل ذلك. وقد نجحت الشركة ووفرت مستقبلا لكثيرين. وكانت تنمو بسرعة إلى أن تعطل هذا المشروع بصورة مأساوية بتجدد عمليات الأعمال العدائية. لكن هذه الفكرة والكثير مثلها يمكن أن تفلح. وأنا مقتنع بذلك.

هذه الأمثلة تبين أن المعونة والبرامج الإنمائية يجب أن تفعل ويمكنها أن تفعل أكثر بكثير من محاربة الفقر. يجب أن تركز أيضا على حلول لضمان المنافع والاستقرار الطويل الأمد، ويمكن أن توفرها الشراكات العامة/الخاصة. مرة أخرى، الأمر الأكثر أهمية في ذهني هو التعليم ثم التعليم ثم التعليم.

إن قطاع الأعمال التجارية لا يستطيع وحده تغيير العالم ولكنه، مع الشركاء من القطاع العام، يمكنه أن يسهم إسهاما حاسما في النضال ضد العنف والفوضى والإرهاب، ودفاعا عن الحضارة والحرية والازدهار. وإنني أتفق تماما مع الأمين العام عندما قال قبل لحظات أن أرقام الربح والخسارة لا يمكن فصلها عن أهداف أساسية للإنسانية: السلام والتنمية والإنصاف. لدينا مشروعات قائمة وجارية ونحن على استعداد للقيام بما هو أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماریاتا راسي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة راسي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في هذا الاجتماع اليوم بصفتي رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دور الأعمال التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع. وأود أن أشكركم على توجيه الدعوة لي للمشاركة في هذا الاجتماع الهام.

اسمحوا لي أن أبدأ بالإشارة إلى التقرير الأخير للجنة الأمم المتحدة بشأن القطاع الخاص والتنمية والمعنون ''تشجيع قطاع الأعمال: تسخير الأعمال التجارية لمنفعة الفقراء''. يقر التقرير بأهمية القطاع الخاص في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك في التخفيف من وطأة الفقر. ويؤكد التقرير، عموما، على مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي المستدام.

وإنني على اقتناع راسخ بأن النمو الاقتصادي المستدام هو من بين العناصر الأساسية لمنع الصراع. وفي هذا الإطار، لا بد من بذل جهود متواصلة لتعبئة منظومة الأمم المتحدة بأسرها بصورة أفضل. وإن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأجهزة الأخرى يجب عليها جميعها أن تؤدي دورا في منع اندلاع الصراعات. وينبغي سد الفجوات المؤسسية، وينبغي لتقسيم المهام بين هيئات الأمم المتحدة أن يراعي الاعتبارات التكميلية للبلدان المضطربة ضمن مجالات اختصاص كل هيئة.

ونحن بحاجة أيضا إلى تحليل أكمل لمختلف أسباب الصراعات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. فأسباب الصراعات والعنف متعددة، ولكن غالبا ما تكون العناصر الاقتصادية حاسمة. والتغلب على الضعف الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي أمر مركزي في المساعدة على منع نشوب الصراعات العنيفة. علاوة على ذلك، قد يسهم التدهور البيئي أيضا في الاضطراب الاجتماعي والصراع.

وتتشابك أسباب الفقر ومنعه بصورة كبيرة مع أسباب العنف العام وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة ومنعها. ولعلنا نفرق بين المنع القصير الأمد والطويل الأمد. وتشمل الجهود الطويلة الأمد إجراء التغيير الهيكلي والمؤسسي، وبناء القدرات، ودفع التنمية الاقتصادية والسياسية. والتدابير القصيرة الأمد غالبا ما تكون سياسية وعسكرية، ولكنها تكون أيضا إنمائية وإنسانية لإصلاح الأحوال المسببة للصراع.

ومن المقبول اليوم على نطاق واسع أن يضطلع القطاع الخاص بمسؤولية رئيسية عن بناء الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن هناك فهماً ناشئاً للحاجة إلى إدراج شركات الأعمال، بوصفها أحد العناصر الفاعلة، في مناقشاتنا لمنع نشوب الصراعات، وبناء السلام بعد الصراع، وإنعاش المجتمعات الهشة والميالة إلى الصراع. ونحن بحاجة إلى الشراكات ونُهُج المصالح المتعددة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ٢٠٠١ شجع وزراء التنمية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التوجهات نحو الشراكة مع مؤسسات الأعمال – المحلية والدولية – من أجل زيادة الوعي بالكيفية التي يمكن بها للشركات أن تكون عناصر مواطنة صالحة، وأن تتجنب تغذية الديناميات السلبية للصراع، وأن تقدم إسهامات اقتصادية واجتماعية إيجابية لمنع اندلاع العنف.

وبروح المواطنة الصالحة للشركات والتفكير المدني، يجب على القطاع الخاص نفسه أن يضطلع بالمسؤولية، بما في ذلك خلال الأحوال المضطربة، للمساعدة على منع نشوب الصراعات وتهدئتها. وأعمال الشركات الخاصة أثناء الصراعات، وأخلاقيات الشركات الكامنة وراء تلك الأعمال، ومراعاة حقوق الإنسان هي أمور هامة في هذا الصدد.

اليوم غالبا ما يكون الصراع ناجما عن التكالب على استغلال الموارد الطبيعية. فالقطاع الخاص يسهم في زعزعة الاستقرار والصراع إذا وفر مصدرا تمويليا لجماعات مسلحة مقابل الثروة الطبيعية – الماس والذهب والأخشاب. وفي هذا الصدد، كان قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي يحظر استيراد الماس الخام غير الموثق من سيراليون، خطوة رئيسية في الاعتراف بدور القطاع الخاص في الصراعات. وينبغي أيضا التنويه بأن بعض الصناعات قد أقبلت على تنظيم السلوك الذاتي، وبدرجات نجاح متفاوتة.

إن بناء السلام يتطلب استثمارا اقتصاديا ضخما ومشاركة من المستثمرين. ويتمثل التحدي الأساسي في إعادة بناء الاقتصادات بطريقة تتوزع فيها فوائد الإنعاش على أوسع نطاق ممكن بين كل شرائح المجتمع. وبيئة كهذه ممكنة للإنعاش وذات قاعدة عريضة تتطلب بناء المؤسسات على نطاق كبير. وتشجيع القطاع الخاص على تنشيط التنمية المحلية وتوفير فرص العمل والبنية التحتية الاجتماعية الأساسية يمكن أن يسهم في الاستقرار الاجتماعي الطويل الأجل وتحسين مصادر الرزق المحلية.

ولكن لا يمكن إجبار شركات الأعمال الخاصة على الاستثمار في مناطق ما بعد الصراع. فينبغي تهيئة المناخ لجذب شركات الأعمال الخاصة إلى المنطقة وإسهامها في استقرار الحالات الاجتماعية. ويمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دورا إيجابيا للغاية في توفير فرص العمل أثناء عملية نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وبعدها. ويمكن للشركات الخاصة أيضا أن تدعم برامج التنمية الاجتماعية المعنية بقضايا التنمية ومنع نشوب الصراع الأوسع. والفئات الأساسية التي ينبغي إشراكها في عملية بناء السلام هي شركات الأعمال المحلية، حيث أن لديها مصلحة متأصلة وحقيقية في السلام والاستقرار.

المطلوب إنجاز مزيد من العمل المحدد الملموس عند البحث في الاقتصاد السياسي للصراعات العنيفة وتحديد الاستثمارات المراعية للصراع. ويجب علينا أن نعزز شفافية عائدات الموارد الطبيعية وصناعات استخراج الخامات، وأن نساعد على تعزيز حكم القانون والإنفاذ الفعال له، وأن نستهدف الفساد، وننهض بالتنوع الاقتصادي، ونشجع تنمية الأعمال المحلية، ونحد من التعرض للتقلبات الحادة في الأسعار.

واستئناف النشاط الاقتصادي الطبيعي يتعرقل بشدة بدون مصرف مركزي أو بدون إحياء المصارف التجارية وشركات التأمين. ولا بد أيضا من استئناف توفير التمويل المصرفي لرأس المال العامل، والاستثمار الثابت، والإعمار السكني. وقبل أن تبدأ أعمال العنف الرئيسية في الاندلاع عادة ما تكون الأنظمة المالية متعثرة. ومشاركة جميع الأطراف الاقتصادية الفاعلة أمر حيوي، في حين يتعين توفير الظروف لإنجاز المهام الأساسية.

ولقد أدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة دوراً أنشط في تطوير قدرة الاستجابة لدى البلدان الخارجة من الصراع وبالتالي في المساعدة على منع تدهور الأحوال الإنسانية. ولا يزال المجلس يعالج جذور الصراع في كل جوانب عمله. وسيركز المجلس في دورته الموضوعية هذا العام على أقل البلدان نموا. وقد ركزنا أيضا أثناء الإعداد لهذه الدورة على البلدان الخارجة من الصراع. وفي ضوء تجاربها، بات القطاع الخاص عنصرا أساسيا كشريك إنمائي، وبدعم من المجتمع الدولي في مساندة جهود الإنعاش كلما اقتضت الضرورة.

ويسعدني التنويه ببدء التعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في هذه المساعي. ولكن يمكن للجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تفعل سويا أكثر من ذلك بكثير لبناء قدرة شاملة وأسرع في الاستجابة لخدمة البلدان ذات الحالات الخاصة، التي تكون فيها السرعة والنطاق والوقت عناصر حيوية. ويجب علينا أيضا أن نضع معا منظورا طويل الأمد بدرجة كافية تجاه كل من التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراع.

ونحن واثقون بأن إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير سيساعد المنظمة على الشروع في تدابير إصلاحية تجعلها أكثر سرعة ومرونة في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ونحن مستعدون في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقيام بدورنا من أجل الإسهام في تعزيز الأمم المتحدة في هذا المجال الاستراتيجي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير كومالو، رئيس الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة المجلس في هذا الشهر، وأشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس بشأن دور قطاع الأعمال في منع نشوب الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع.

إن مناقشة دور الأعمال التجارية في منع نشوب الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع طال انتظارها. وكما يعلم الأعضاء فإن بلدي، جنوب أفريقيا، يحتفل هذا الشهر بعشر سنوات من الحرية. ومن بين

الإسهامات الكبيرة العديدة التي تم تقديمها لصراعنا من أجل الحرية كان الدور الذي اضطلعت به الأعمال التجارية، المحلية والدولية، بتحليها بروح المسؤولية التضامنية والاجتماعية في جنوب أفريقيا. فلقد بدأت بعض الأعمال التجارية بتوظيف السود والبيض للعمل معا، وتأدية نفس الوظائف، ليصبحوا بذلك جسورا ممتدة عبر الفوارق العنصرية والاجتماعية والعرقية والسياسية والاقتصادية والإقليمية في بلدنا. وقدمت أعمال تجارية أخرى موارد لمنظمات المجتمع، ساعدت على تهيئة الظروف الاجتماعية التي يمكن أن يعيش فيها الناس وأن يعملوا معا كجيران. وبحلول الوقت الذي قادت فيه عملية التفاوض السياسية إلى التوصل إلى تسوية سياسية، كان شعب جنوب أفريقيا قد علم بشأن إمكانية العيش معا في سلام، وبحلول ذلك الوقت كانت بعض الأعمال التجارية مستعدة للمشاركة في برنامج للتعمير والتنمية يرمي إلى إنشاء مجتمع ديمقراطي.

وقد أصبح الآن مقبولا بشكل عام أن هناك صلة لا مفر منها بين السلام والتنمية، وخاصة التنمية الاقتصادية. فبدون السلام لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة، التي تشكل ترياقا هاما ضد الصراع. وهناك اتفاق أيضا على أن الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص جوهري جدا للتنمية الاقتصادية.

بيد أنه، في حالة الصراع، أو حتى في مرحلة التعمير فيما بعد الصراع، يختزل القطاع الخاص إلى دور ثانوي. ويتحمل المجتمع الدولي والمانحون المسؤولية الرئيسية في منع الصراع وضمان بناء السلام. ولا يمكن للقطاع الخاص أن يشارك وأن يقدم إسهامه نحو تحقيق النمو والازدهار إلا بعد إحلال السلام.

ما فتئ التحدي يكمن دائما في محاولة تحديد دور للقطاع الخاص في تلك العمليات. وتؤدي إلى تعقيد هذا حقيقة أن القطاع الخاص لا يقتصر على الأغلبية الساحقة للأعمال التجارية التي تضطلع بدور إيجابي في الإسهام في تحقيق السلام والتنمية. فالأعمال التجارية التي تتاجر بالماس الممول للصراع في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل أيضا جزءا، وإن كان سلبيا، من القطاع الخاص. والأشخاص الذين يشاركون في القطاع غير الرسمي، إذ يبيعون السلع الخفيفة والفاكهة، يشكلون جزءا من القطاع الخاص بالرغم من أنهم لا يساهمون في قاعدة الضرائب في ذلك البلد بعينه. بيد أنه، لمصلحة هذا النقاش، سنقصر أنفسنا على ما يمكن تسميته بـ ''الأعمال التجارية المنتظمة''، وهي الأعمال التجارية التي تحدث فرقا في حياة البلدان الخارجة من الصراع.

وبالتالي من الواضح أن القطاع الخاص لا يمكنه، في حد ذاته، أن يحل مكان المجتمع الدولي وشركاء التنمية في معالجة مسائل منع الصراع وحفظ السلام والتعمير فيما بعد الصراع. بيد أن العمل التجاري يضطلع بدور حاسم، إذا أوضح ذلك الدور وفهم بشكل جيد.

واسمحوا لي أن أشاطر المجلس بعض التجارب التي جمعناها في غينيا - بيساو وبوروندي، بوصفنا عضوا في الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ففي كلا البلدين، دفع اندلاع الصراع القطاع الخاص العالمي بعيدا. بيد أن الأعمال التجارية المحلية لم يكن لديها خيار مغادرة بلدانها فاضطرت إلى إيجاد سبل للاستمرار في العمل في ظل ظروف صعبة. وواجه أصحاب الأعمال التجارية المحليون بنية تحتية اقتصادية منهارة، وقلة الائتمان - إن وجد - وأنظمة نقل متدهورة وأوجه قصور في الاتصالات وإمدادات طاقة متلاشية وغيرها من حالات تعطيل الإنتاج الناجمة من الصراع. وفي نهاية المطاف، اضطر

العديد من هذه الأعمال التجارية للإغلاق، بينما لم تتمكن الأخرى من البقاء إلا بشق الأنفس.

وفي غضون ذلك، لم يمنع الصراع المتصاعد الحكومات من المطالبة بعقود لإمداد المنتجات والخدمات من الأعمال التجارية المحلية، حتى خلال الصراع. ولم تكن تلك الحكومات قادرة على الوفاء بالتزاماتها بموجب العقود التي وقعت عليها، وترتب على ذلك تراكم في المتأخرات التي تحملها القطاع الخاص المحلي. وإذ تبدأ تلك البلدان في الخروج من الصراع، فقد أصبحت إحدى الأوليات العليا للحكومات القادمة أن تتلقى المساعدة في تسوية الديون للأعمال التجارية المحلية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يجد وسيلة لمساعدة الحكومات الجديدة على الوفاء بهذه الالتزامات بغية تفادي حالات الإفلاس الواسعة الانتشار مع ما ينجم من خسائر في الوظائف وتقليص قواعد الأعمال التجارية في هذه البلدان الخارجة من الصراع.

وتوفر تسوية ديون الحكومة المستحقة للأعمال التجارية المحلية أيضا إعادة ضخ متوقع بشكل كبير للمال في الاقتصاد. كما أنها تسمح للقطاع الخاص المحلي بالحصول على رأس المال الذي تمس الحاجة اليه، إذ يمكنه من توسيع الفرص الجديدة التي توفرها عودة السلام والاستقرار والاستفادة منها. وفي كثير من الأحيان توفر الأعمال التجارية المحلية نفسها فرص العمالة للمقاتلين المسرحين الذي اضطروا لنزع سلاحهم كجزء من التعمير والتسوية فيما بعد الصراع. والبرنامج الناجح لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتوطينهم أو إعادتهم إلى الوطن يحتاج إلى اقتصاد محلي كبير ومستدام بغية استيعاب المقاتلين المسرحين.

وعلاوة على ذلك، يشكل وجود قطاع خاص محلي صحي جاذبية وشرطا مسبقا لمشاركة القطاع الخاص العالمي في البلد الخارج من الصراع. وبعبارات أكثر فظاظة، تتردد الأعمال التجارية الأجنبية في الدخول إلى البلدان التي لا يستثمر قطاع الأعمال المحلي المال الخاص به في بلده. وتشكل الشراكة بين الأعمال التجارية المحلية والعالمية خطوة جوهرية لبناء الثقة في بلد خارج من الصراع. وهي تسهم في تحقيق النجاح في التعمير والتنمية فيما بعد الصراع إذ أنها تصبح محركا للنمو الاقتصادي.

ويشكل المجتمع الدولي أهم الأطراف الفاعلة في تهيئة البيئة السياسية التي يمكن فيها للقطاع الخاص أن يمارس العمل التجاري. ونظرا لأن العمل التجاري مدفوع بهامش الربح، فإنه بحاجة إلى تحقيق السلام والاستقرار اللذين يعمل فيهما. ويكمن تحقيق ذلك على أفضل نحو ببذل المجتمع الدولي جهدا منسقا من خلال التزام واضح بحفظ السلام ونشر حفظة السلام في حالات الصراع.

ويمكن للحوافز الثنائية والمتعددة الأطراف مثل ضمانات الاستثمار وسياسات الإقراض أن تضطلع بدور في حفز النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، يتعين على تلك الإجراءات والأدوات أن توازي التحديات الماثلة في الحالة المحددة. وفي حالة غينيا – بيساو وبوروندي، فإن الأولوية الواضحة، كما ذكرها ممثلو القطاع الخاص الذين التقينا بهم في كلا البلدين، هي أن يقدم المجتمع الدولي دعما للميزانية للحكومتين حتى تتمكن مؤسسات الدولة من تسديد متأخراتها للشركات الخاصة التي تعاقدت معها خلال أوقات الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر وفد ألمانيا على اقتراحه مناقشة هذا الموضوع. وأهمية الموضوع لعمل مجلس الأمن

واضحة بشكل مطلق. وأود أيضا أن أرحب برئيس البنك الدولي ورئيس شركة سيمنس وأن أشكرهما على بيانيهما.

إن نظر مجلس الأمن في دور العمل التجاري في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام في اليوم الذي أعقب مباشرة نظر الجمعية العامة في التقرير الختامي لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ يظهر على نحو ممتاز الأهمية التي توليها المنظمة وأجهزتها الرئيسية لهذه المسألة.

وتشكل عملية كمبرلي إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن الدوليين وتمثل خطوة معنوية رائعة إلى الأمام ينبغي أن نرحب بها. والعنصران الأساسيان للعملية هما التنظيم الذاتي، الذي ألزمت به صناعة الماس نفسها، وروح الشراكة التي رحبت بها تلك الصناعة بمبادرة البلدان المنتجة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالماس – الماس الملطخ بالدماء. وما فتئ دور ذلك الماس في تأجيج العديد من الصراعات يظهر بشكل واف. ويود وفدي أن يشيد بحقيقة أن عملية كمبرلي تجسد روح مبادرة الاتفاق العالمي التي اقترحها الأمين العام لمجتمع الأعمال التجارية.

اليوم يعترف على نطاق واسع بأن ممارسات الشركات العالمية أو الشركات الأصغر في مناطق الصراع كثيرا ما أحدثت تأثيرا كبيرا على احترام حقوق الإنسان وعلى حالات خرق السلام بسبب صلات الشركات بالحكومات أو بالفئات الاجتماعية التي تعارضها. بيد أن هذا الموضوع جرت مناقشته بالفعل. وهنا، أود أن أركز أكثر على الدور الحالي للأعمال التجارية في بناء السلام في حالات ما بعد الصراع. وفي تلك الحالات، فإن الأسباب الجذرية لاندلاع الصراع لا تتغير عموما وتقتضي بالتالي معالجة اقتصادية واجتماعية في أقرب وقت ممكن، إذا أريد إرساء أسس سلام دائم.

وتظهر ملاحظة البلدان الخارجة من الصراعات أنه في نهاية مرحلة إعادة التعمير الطارئة – المقتصرة عادة على أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحا والمساعدة على إنشاء المؤسسات والهيئات التشريعية التي لا غنى عنها لكفالة الأمن القانوني والمناخ المؤاتي للاستثمار – يواجه المجتمع الدولي الافتقار إلى أية استثمارات كبيرة وهي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى نمو مستدام ودائم، وهو لا يزال أفضل ضمان للسلام الدائم.

وباختصار، هل ينبغي للشركات أن تظل على هامش جهود إعادة تأهيل الاقتصاد التي تقودها الحكومات المعنية، بمساعدة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بغية تهيئة الظروف المناسبة ولإعادة تأهيل البنية التحتية؟ أم هل ينبغي لها أن تشارك في تلك الجهود بما يتفق مع المبدأ المسؤولية الاجتماعية، وهو مبدأ الذي يتزايد التزامها به ؟

إن التطورات بعد الصراع في عدد كبير من الحالات المعروضة على مجلس الأمن، ولا سيما في أفريقيا، تستلزم بكل وضوح انخراط الشركات الخاصة في وقت أبكر. وبالفعل، فإن المخاطر الناجمة عن الانتظار والترقب قد أبرزها على نحو خاص عمل الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي قدم مؤخرا تقريره عن غينيا – بيساو، والذي يمكن أن يواجه عقبات مشابهة في مرحلة لاحقة في بوروندي.

ويرى وفد بلادي أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة أفريقية قد تناولت على نحو ملائم مسألة الصلة بين السلام والتنمية بصفتها عاملا للتغلب على مخاطر الصراعات المسلحة. ويولي نهج الشراكة الجديدة، المستند إلى فكرة الشراكة، أكبر أهمية لتهيئة الظروف للاستثمار والأعمال التجارية، وهما محركا التنمية، بالتركيز على مفهوم الحكم السياسي والاقتصادي السديد – بما في ذلك إدارة الأعمال التجارية – والالتزام بالمساءلة، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان.

وإن الاستجابة المؤاتية في الأمم المتحدة والمجتمع المالي الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من خلال منتدى مؤتمري قمة مجموعة الثمانية في كاناناسكيس وإيفيان، جعلها حجر زاوية ذلك النهج الذي ينبغي أن يسترشد به إسهام القطاع الخاص في جهود المجتمع الدولي لبناء السلام.

ونعتقد أن نجاح ذلك النهج يعتمد على ما يرافقه من احترام للالتزامات التي قطعت لحكومات البلدان الخارجة من الصراعات – ويمكن عادة التحقق من هذا الاحترام – بشأن توفير المستويات اللازمة في المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الآتية من القطاع الخاص. وفي ذلك الصدد، فإن إسهامات الشركات المتعددة الجنسيات متوقعة على نحو خاص لأنها تقلل من المخاطر التي تواجهها البلدان عن طريق مبادرات جريئة تعطي معنى هاما لمثال المسؤولية الاجتماعية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على اتخاذ المبادرة لعقد هذه الجلسة المفتوحة وأن أرحب بمشاركة وبيان الأمين العام السيد كوفي عنان. وأرحب أيضا بالسيد ولفينسن، رئيس البنك الدولي، وبالسيد فون بيرر رئيس سيمنس وكبير موظفيها التنفيذيين، وبرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات.

مع التطور الثابت للعولمة الاقتصادية، امتدت عمليات الكثير من الشركات التجارية إلى جميع أرجاء المعمورة. وفي بعض الحالات، يكون للاتصال بتلك الشركات التجارية تأثير محدد على تطور الحالة في منطقة الصراع. ولذلك، فإن كيفية الدفع إلى الأمام بالدور الإيجابي للشركات التجارية والترويج له في عملية السلام في البلدان والمناطق المتضررة من الصراع مسألة تستحق أن ننظر فيها بجد.

وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالتعليقات والملاحظات التالية.

أولا، ينبغي للشركات التجارية أن تلتزم التزاما صارما بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وبالمدونات الأخرى لقواعد السلوك. وترى بعض الشركات التجارية النشطة في بلدان تعاني من صراعات في أفريقيا، أن تحقيق الربح هو هدفها الأوحد وتشترك في تجارة غير قانونية في منتجات من قبيل الماس والأخشاب، ضاربة بأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة عرض الحائط. وغالبا ما يساعد ذلك النوع من التجارة غير القانونية الصراع المسلح في المنطقة ويقوض عملية السلام المعنية. ويجب إيقاف هذه الأنشطة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالإسهام المفيد من عملية كيمبرلي في قطع الصلة بين التجارة غير القانونية في الماس والصراعات المسلحة ونقدره. ولا شك أنه من الأهمية بمكان لمنع تصاعد الصراعات أن تعزز الشركات التجارية شعورها بالمسؤولية الأخلاقية وأن تقوي تنظيمها الذاتي أثناء تنفيذها لأعمالها وأن تلتزم التزاما صارما بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، تشارك الشركات التجارية بنشاط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي بناء السلام في ما بعد الصراع. وفي أعقاب الصراع، تكون البلدان والمناطق المتضررة في حالة دمار. ويمكن أن تؤدي المشاركة النشطة للشركات التجارية في إعادة الإعمار الاقتصادي المحلي إلى تنمية هذه الشركات وأن تساعد البلد المعني على إعادة تأهيل اقتصاده بعد الصراع، وبذلك توفر فرص عمل للشعب وتمكين المقاتلين السابقين من الاندماج في المجتمع. ومن شأن ذلك أن يكون استكمالا مفيدا لجهود المجتمع الدولي والحكومات المعنية في تحقيق الاستقرار وتعزيز السلام.

ثالثا، يمكن أن تسهم الشركات التجارية إسهاما نشطا في منع الصراعات. وإذا نظرنا إلى عالم اليوم، يمكن أن نرى أن معظم الصراعات تحدث في البلدان النامية. وعلى الرغم من اختلاف أسباب الصراعات، فهي مرتبطة إلى حد كبير ارتباطا وثيقا بالتخلف الاقتصادي. وينبغي للشركات التجارية أن تنفذ بنشاط عمليات في البلدان والمناطق المتخلفة النمو، وتوفر التمويل وتعمل على نقل التكنولوجيا بغية مساعدة السكان المحليين على استئصال شأفة الفقر وتحسين اقتصادهم وتحقيق التنمية المستدامة، وبذلك تمنع نشوب الصراعات.

ويتطلب منع الصراعات وتسويتها جهدا مشتركا من المجتمع الدولي. ولا شك أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات تتحمل مسؤولية رئيسية في ذلك الصدد. ومع ذلك، يمكن في الوقت نفسه، أن تؤدي الشركات التجارية دورا. وينبغي أن نساعد الشركات التجارية، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، على أن تستفيد من ميزاتها ، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن لكي تعمل بنشاط وتضطلع بدور بناء في منع الصراعات والترويج لتسوية الصراعات. ونحن نحبذ أن تمضي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في هذه المسألة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): إن مبادرة ألمانيا بتنظيم هذه الجلسة العلنية للمجلس جديرة بالإشادة وجاءت في حينها. ونحن نشهد بالفعل وعيا متناميا بأن الأمن الاقتصادي عنصر رئيسي للاستقرار والأمن في البلدان التي تعاني من الصراعات، وأيضا أساس لكفالة السلام المستدام والتنمية الاقتصادية.

وتظهر الأدلة الملموسة أن دور قطاع الأعمال يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسؤولية التي عهد بها الميثاق لمجلس الأمن. ويبرز القرار ١٣٦٦ (٢٠٠١) علاقة الدعم المتبادل بين منع الصراع والتنمية المستدامة. وينوه القرار بالاهتمام الذي ينبغي إيلاؤه على سبيل الأولوية للفقر والتنمية بوصفيهما من الأسباب الجذرية للصراع. ونحن جميعا نتفق على أن التنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على قدرة القطاع الخاص في البلد على البقاء، وعلى انخراط الأطراف الفاعلة الدولية من القطاع الخاص.

وهذه الجلسة بالغة الأهمية في مساعدة أعضاء مجلس الأمن على تعميق فهمهم للدور الخاص الذي تؤديه الشركات التجارية والقطاع الخاص بالفعل أو يتوقع منها تأديته في المراحل المختلفة للصراعات: المنع والتسوية والاستقرار وإعادة التعمير فيما بعد الصراع.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلادي أن يرحب بمشاركة الأمين العام في هذه المناقشة وببيانه الاستهلالي. ونرحب أيضا بين ظهرانينا برئيس البنك الدولي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات، ورئيس سيمنس وكبير موظفيها التنفيذيين. فقد كانت مدخلاتهم مثرية لنا بالفعل.

وحتى وقت قريب، كان دور العوامل الاقتصادية في الصراعات بين الدول مُغْفَلاً. وكانت التفسيرات التي تعزو الصراعات إلى العداوة أو التعصب الديني أو تلاعب الساسة هي السائدة إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد بيَّن العديد من الحالات التي تدارسها المجلس أن إغفال دور جداول الأعمال الاقتصادية في التسبب في الصراعات وعرقلة بناء السلام أمر ذو مردود عكسي.

وفي بعض الحالات، عالج مجلس الأمن في إطار صنع القرارات جداول الأعمال الاقتصادية التي قد تتسبب في نشوب الصراعات. وقد تصدت أنظمة الجزاءات وأنشطة

أفرقة الخبراء المستقلين لبعض الأسباب الجذرية للصراعات التي تغذيها دوافع اقتصادية. وتعد عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس مثالاً حديثاً على ذلك.

ولقد حان الوقت للبناء على الخبرات المتراكمة في إدارة العامل الاقتصادي بوصفه مصدراً للصراع. وعليه، يمكن للأمانة العامة إعداد تقرير يبرز أهمية الأبعاد الإقليمية والعالمية الأوسع نطاقا التي ينطوي عليها الاقتصاد السياسي للصراعات المعاصرة فيما بين الدول. ويمكن أن ينصب جزء أساسي من ذلك التقرير على الاقتصاد السياسي للتحول بعد الصراع. فتلك هي المرحلة من الصراع التي يمكن أن يكون لمشاركة قطاع الأعمال فيها دور إيجابي قوي فعلاً.

وحقيقة الأمر، إن مشاركة قطاع الأعمال والقطاع الخاص تضيف بعداً اقتصادياً إلى الجوانب السياسية للتعمير والتنمية بعد الصراع. وهناك العديد من الإجراءات التي يتعين اتخاذها والتساؤلات التي تنتظر الإجابة. وقد أثار زملاؤنا الألمان البعض منها في الورقة غير الرسمية التي وزعت في إطار التحضير لهذه الجلسة. وسأحاول بإيجاز عرض مدخلات وفدي.

إن العولمة تجتذب استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في جميع أنحاء العالم. والبلدان المتلقية قد تتأثر بالصراعات أو لا تتأثر بها وقت اتخاذ قرار الاستثمار، غير أن الشركات المستثمرة في بلد نامٍ ستنظر دائماً إلى أدائها المالي من المنظور الطويل الأجل، وإلى صورة المواطنة الصالحة التي ينبغي أن تكون عليها، وإلى النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلد المعني. وتبين تجربة رومانيا في الآونة الأخيرة أن الاستثمار والتجارة المستدامين عنصران هامان لنجاح الانتقال إلى سيادة القانون واقتصاد سوق فعال.

أولاً، أشير إلى أنه من نافلة القول إن الأعمال التجارية تحتاج إلى بيئة مستقرة، سياسياً وتشريعياً. وعلى سبيل المثال، ففي أفريقيا اليوم إدراك متزايد بأن المجالات التي كانت تعتبر حكراً على الدولة ذات يوم تحتاج إلى الشراكة مع القطاع الخاص إن أريد لها أن تجتذب رأس المال والإدارة الماهرة التي تحتاجها تحقيقا للنمو الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فإن أفريقيا جنوب الصحراء تجتذب اليوم أقل من ١٠ في المائة من إجمالي الاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم النامي. والتحدي الماثل في هذا المضمار يهيئ مناخاً تجارياً مؤاتياً لتقديم التسهيلات التي يمكن أن تجتذب المستثمرين.

ثانياً، ينبغي أن تكون الشركات الأجنبية ذاتها باعثاً على الاستقرار من خلال كل أنشطتها. كما أن القطاع الخاص مطالَب بالمشاركة باعتباره شريكاً أساسياً يعول عليه في عملية تنمية البلدان المعنية. والعديد من الإعلانات والاتفاقيات التي تركز على الدور الذي يمكن للأعمال التجارية أن تقوم به في البلدان المتضررة من الصراعات باتت تعترف الآن بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

ثالثاً، إن العون مطلوب أيضاً للقطاع الخاص المحلي، الذي ربما تآكل أو أصيب بالخلل نتيجة مشاركته في اقتصاد الحرب، أو ربما يكون قد تحطم تماماً جراء ذلك.

رابعاً، إن الأعمال التجارية، محلية كانت أو أجنبية، مطالَبة بأن تنضم إلى عناصر المجتمع الأخرى في الحرص على احترام حقوق الإنسان كل في مجال نشاطها، لتسهم بذلك وبشكل مباشر في منع نشوب الصراعات والتغلب عليها. ومن الضروري ألاَّ تشارك الأعمال التجارية بممارساتها في انتهاكات حقوق الإنسان وأن تحجم عن أي مشاركة غير لائقة في الأنشطة السياسية المحلية.

خامساً، إن على منظومة الأمم المتحدة الآن أن تبدي تفهماً وأن تقدم الدعم الملائم للمسؤولية المطلوب من الأعمال التجارية الأجنبية أن تضطلع بها لدى دخولها أو عودتها إلى دخول بلد أو سوق في مرحلة بناء السلام

والتعمير بعد الصراع. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتحقيق التوافق السليم بين الحوافز والأنظمة على المستويين الوطني والدولي بغية النهوض بالإدارة السديدة للشركات. ولا بد من استكمال التدخلات الدبلوماسية والعسكرية التقليدية الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها بتنظيم أكثر منهجية للتجارة العالمية والتبادل التجاري، فضلاً عن توفير آليات أكثر فعالية لضمان الإدارة المسؤولة لمصادر الثروة والتنمية المستدامة في الدول الضعيفة.

وينبغي للنُهُج ذات الأساس الإقليمي لصنع السلام والتعمير بعد الصراع، بدءاً بمجلس الأمن، أن تدمج الأعمال التجارية باعتبارها عنصراً رئيسياً. فالكثير من الصراعات المعاصرة بين الدول تنطوي على صلات اقتصادية إقليمية قوية. وفي حالات كثيرة، فإن اقتصادات الصراع التي يشتد طوق الحصار حولها هي الكامنة في تشكيلات الصراع الإقليمي، مثلما الحال في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى.

وكما تستخلص دراسة لأكاديمية السلام الدولية أجريت مؤخراً حول اقتصاد الحرب في سياق إقليمي، لم يقتصر الأمر على إغفال بُناة السلام للاقتصاد السياسي لتعقدات الصراع الإقليمي، وإنما بلغ هذا الإهمال حد ترك العديد من الدول التي مزقتها الحرب عُرضةً لاستمرار الفقر وعدم الاستقرار.

أخيراً، إن الاستنتاجات التي ستخلص إليها مناقشة اليوم ينبغي أن تتلوها متابعة من منظور أوسع – بمعنى أن يكون هناك تنسيق منهجي بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص والوكالات، بما فيها مجلس الأمن. والتعاون الناجع والتفاعل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين هو السبيل لضمان التنفيذ الناجح لأي استراتيجية اقتصادية أو سياسية في أي بلد، استناداً إلى الروح القوية للملكية. ووفد رومانيا يقف على استعداد للعمل بشكل وثيق مع الوفد الألماني وأي وفود أخرى لضمان المتابعة السليمة لمناقشة اليوم.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر ألمانيا على اتخاذ المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة، بمشاركة ضيوف موقرين، بشأن دور القطاع الخاص – المفهوم أنه لا يقتصر على الأعمال التجارية، وإنما يشمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – في منع نشوب الصراع وحفظ السلام والتعمير فيما بعد الصراع. وأعتقد أن ذلك سيسمح لنا بأن نفكر ملياً في موضوع يؤثر، تاريخياً، على العمليات الداخلية في البلدان، إلى الأفضل أو إلى الأسوأ.

إننا ندرك جميعاً الدوافع التجارية التي دفعت القوى خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر إلى السيطرة على مناطق شاسعة بعيدة من العالم وإلى فرض أنظمة تهدف أساساً إلى تحقيق الفائدة للمراكز الاستعمارية بدلاً من أن تعود الفائدة على السكان المحليين. وفيما مضى، عملت شركات كثيرة بالتعاون مع حكوماتها، حيث فرضت أنماطاً إنتاجية تستهدف الأسواق الأجنبية، وقسمت السكان وفرقت بينهم، وقدمت المزايا للأقليات العرقية. وكان نتاج كل ذلك إرث معقد، لا تزال آثاره ملموسة حتى يومنا هذا.

وعلى مر السنين، تطورت الحالة من الهيمنة الاستعمارية إلى سيطرة الشركات الكبرى. وعلى مدى الأعوام الخمسين الأخيرة، فإن كثيراً من الشركات العاملة في بلدان نامية كانت هي الجهات الفاعلة الرئيسية وراء زعزعة استقرار الحكومات المحلية ومصدر تمويل ودعم لقطاعات معينة في الصراعات المدنية، بمؤازرة من حكوماتها المعنية. وهذا هو السبب الذي يمنعني كمواطن من شيلي، مثلاً، من أن أتعامل مع شركة تسمى آي تي تي على الإطلاق.

فالمصالح الخاصة لشركة شهيرة قد أصبحت علماً على السياسة الخارجية للبلد الذي يوجد فيه مقر هذه الشركة، وهو الوضع الذي تغير مع بزوغ فجر الإنتاج العالمي.

وقد وردت في البيانات الأخرى أمثلة على نوع الصراعات التي تتسبب فيها بعض الشركات، بما فيها مسألة الماس في غرب أفريقيا، التي أدت إلى عملية كمبرلي، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الكونغو. وفي كلتا الحالتين، قام هذا الاستغلال بتمويل جماعات المتمردين المقاتلة. إضافة إلى ذلك، يتحمل القطاع الخاص المتورط في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قدراً كبيراً من المسؤولية في الصراعات. ومن الضروري إعداد مدونات لقواعد السلوك ورصد المعايير الواجبة تطبيقها على أنشطة هذه الشركات، تجنباً لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو عشوائي بل وغير مشروع.

وصحيح أن الأعمال التجارية ليست منظمات خيرية أو منظمات لحفظ السلام. ولكنها القوى الدافعة للرخاء. فكيف نوفق بين أهداف قطاع الأعمال المشروعة في تحقيق الربح وبين الأهداف الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان للمجتمع المدني وكثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بمهام منع نشوب الصراعات وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع؟

لقد تمخض النمو المطرد في اقتصاد السوق العالمي، وما يرتبط به من عمليات الخصخصة والتحرير الاقتصادي، عن تحويل كميات هائلة من الموارد إلى القطاع الخاص وزيادة كبيرة في الاستثمار في الأسواق الناشئة التي كثيراً ما تتسم مع ذلك بمواطن ضعف هيكلي رئيسية في مجالات التنظيم والإدارة، كما تتسم بمستويات عالية من الفقر وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ودرجات ملموسة من الفساد.

زيادة على ذلك، فقد غيرت طبيعة الصراعات المعاصرة، التي أصبحت أميل إلى النشوب داخل الدول، النهج المتبع في منع نشوب الصراعات وحلها. ذلك أن تعقيدها يتطلب الأخذ بنُهج متعددة التخصصات يجب أن يكون فيها أيضاً متسع للأعمال التجارية، ولا سيما للشركات الكبرى عبر الحدود الوطنية. وقد استحدثت آليات مختلفة لهذا الغرض. فاعتمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات. وأشار الأمين العام اليوم إلى أنه قد اقترح الاتفاق العالمي الذي يتعين على الشركات بموجبه أن تطبق في أنشطتها، ولا سيما في البلدان النامية، مبادئ منظمة العمل الدولية، والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة.

فكيف يمكن للقطاع الخاص، بتعريفه الواسع، أن يتصرف في سياق منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وإعادة الإعمار؟ اسمحوا لي بأن أُجمل بعض أفكار قليلة. أما في مجال المنع، فلا شك في أن القطاع الخاص نظراً لوجوده على أرض الواقع وإلمامه بالبيئة، يستطيع أن يعمل بمثابة مصدر للإنذار المبكر، حيث يرى بوادر الصراع الذي يوشك أن يقع. وإذن يمكنه أن يتعاون من خلال إعداد استراتيجيات لمنع نشوب الصراع أو التخفيف من حدته.

والشركات بحاجة إلى الاستقرار، وبحاجة إلى قواعد واضحة تتبعها. ذلك أن الصراع في نهاية المطاف يلحق الأذى بالمصالح الاستراتيجية للمؤسسات. ويعني هذا إمكانية قيام شراكة بين الأعمال التجارية والعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. وهناك جانب أكثر تحديداً من جوانب المنع يمكن أن يقع على عاتق قطاع الشركات في حالة تخصيصه الموارد للاستثمار الاجتماعي، وتعزيز المجتمع المدني المحلي، والاستثمار في المجتمعات والأنشطة التي تروج للتسامح والتعددية والتربية المدنية. وهناك كثير من الشركات ذات الرؤية الثاقبة والتقدمية تعمل بالفعل في هذا الاتجاه، ولكني أرى أن هناك قدراً كبيراً مما يلزم عمله فوق ذلك.

وأما في مجال إعادة الإعمار، فهناك تدابير كثيرة يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تتخذها بالتعاون مع شركائها المحليين من أجل حشد قطاعات اقتصادية عريضة واستكمال الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل التعمير.

كذلك يمكن للشركات أن تقدم الدعم المالي للمشاريع ذات التأثير المباشر على الإنتاج، على سبيل المثال من خلال مبادرات لإيجاد وظائف للمقاتلين السابقين. ذلك أن عدم وجود أعمال للمقاتلين السابقين كثيراً ما يشكل على وجه التحديد السبب في تكرار نشوب الصراعات.

ويمكن للقطاع الخاص، من وجهة نظر الحكم، أن يضطلع بدور هام في إعادة الإعمار من خلال القدرة الحاسمة التي للقرارات الحكومية، وذلك بكفالة أن تكون هذه أكثر واقعية وفعالية على أرض الواقع، وأن توفر مزايا واسعة النطاق للمجتمع. بل من الممكن أيضاً استكشاف فكرة تقديم أموال موازية، كالمشاركة في تمويل مشروع لإعادة الإعمار بمبلغ معادل لتبرع إحدى الحكومات المانحة في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وأما في حالة قطاع المؤسسات، فمن المناسب دون شك إعداد طائفة من الحوافز لتشجيع الشركات على أن تبقى في بلد من البلدان حين يقترب نشوب الصراع، أو تعتمد تدابير ذات صلة للوقاية أو لإعادة الإعمار، أو أن تشارك بالعمل في بلد من البلدان خلال مرحلة إعادة الإعمار. كم شركة يمكن أن يكون لديها الاستعداد، مثلاً، لأن توفر الوظائف، والرخاء، والأمل في هايتي، وأن تحقق في الوقت ذاته ربحاً في بلد يحتاج إلى هذه المساعدة، بلد قريب من الأسواق الكبرى، ويمكن فيه من خلال التدريب إعداد قوة عمل رفيعة المستوى؟

وأخيراً، بالنظر إلى الترابط المعقد بين القطاع الخاص والصراع، قد يهتم الأمين العام بأن يعد تقريراً عن هذا الموضوع وربما بأن يقدم توصيات بشأن منع نشوب الصراعات وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع يمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعتها بغرض التنفيذ في عمليات السلام في المستقبل. أعتقد أن ذلك قد يكون أمراً جديراً بالعناية.

السيد دي لا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إننا يا سيدي لنشارك بقدر عظيم من الاهتمام والسعادة في المناقشة التي تجمعنا هنا اليوم بمبادرة منكم. ونتقدم بالشكر للأمين العام على بيانه كما نشكر رئيس البنك الدولي ورئيس سيمنس ومسؤولها التنفيذي الأول، فضلاً عن زملائنا، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات ، على بياناتهم، التي أثْرت مناقشتنا.

إنها لفكرة طيبة أن يقوم المجتمع الدولي من خلال مناقشات كهذه بتحليل متعمق لنوع المبادئ التوجيهية التي شغل بوضعها لدور الأعمال التجارية في الأزمات والصراعات. ولدينا بالفعل كما ذكرت، نظرية، ومجموعة من الأنظمة والمبادئ الواردة في إعلانات وقرارات وإجراءات اتخذتها المؤسسات الدولية. وأقصد بذلك ما تم عمله في حالة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن جانب منظمة العمل الدولية، ومجموعة البلدان الصناعية الثمانية، وما تم عمله في سياق الكتاب الأخضر الذي أصدره الاتحاد الأوروبي، وما يفعله البنك الدولي ، فجميع هذه الأنشطة جديرة ببالغ الثناء. وأقصد أيضاً الاتفاق العالمي الذي بدأه الأمين العام في عام ١٩٩٩ وأشار إليه صباح اليوم.

أما عن مجلس الأمن، فقد أخذ بعين الاعتبار أيضاً من عدة وجوه دور الأعمال التجارية الخاصة في نشوب الصراعات وإدارة الصراعات. وهذا أمر طبيعي تماماً لأن هناك اقتصاداً سياسياً للصراعات يشكل، وإن ندر التعبير عن ذلك صراحةً، الأساس الذي تستند إليه كثير من القرارات التي نتخذها.

وأشير فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن إلى كل ما عملته أفرقة الخبراء التي أسهمت إسهاماً كبيراً في تسليط الضوء على الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بوصفه من العوامل الحاسمة في بعض الصراعات.

وإني أفكر أيضا في مختلف أنظمة الجزاءات وحالات الجزاءات والحظر الهادفة، ولا سيما حالات حظر الأسلحة التي فرضها مجلسنا. وتصمم هذه الأنظمة في معظم الأحوال من أجل حرمان الذين يستفيدون من الصراع من ثمرة عملهم الشرير. وأخيرا، إني أفكر في التعاون المثمر الذي أقيم لتنظيف تجارة الماس من خلال عملية كمبرلي.

بيد أن جميع هذه التدابير على ما يبدو لي – وهذا هو سبب إحساسي بالرضى من جراء هذه المناقشة – هي تدابير مشتتة، وأنها في معظمها رد على أساس كل حالة على حدة. ولذلك، فإنه يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كنا نحتاج إلى المضي قدما، وعن كيفية المضي قدما.

وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بما إذا كنا نحتاج إلى اتخاذ مزيد من الخطوات، يجيب وفدي بالإيجاب لأن هناك، على نحو ما تم تأكيده في المناقشة على نطاق واسع، تفاعل حاسم بين العوامل الاقتصادية وحالات الأزمات. ونستطيع أن نحاول المضي قدما، كما تم ذكره صباح اليوم، فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وبحالات ما بعد الصراع. وأعتقد بأن من مصلحة الأعمال التجارية ذاتها – وهذا ما ذُكر أيضا صباح اليوم – أن تشارك في الإجراءات المصممة للحفاظ على الاستقرار وسيادة القانون أو إعادة تثبيته ومساعدة الدول على التوصل إلى طريق التنمية المستدامة. وأعتقد أيضا بأننا نحتاج إلى أن نضع في اعتبارنا – وأنا أشير هنا بوجه خاص إلى ما يحدث في غرب أفريقيا – أن اقتصاد الصراعات في أفريقيا حاليا، يتسم غالبا بطابع إقليمي.

وإذا كان من الضروري أن نمضي قدما، فإن السؤال يتمثل في كيفية التقدم. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده لما سبق أن قيل عن المساهمة في تفكيرنا بقدر ما بتعلق الأمر بمنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات وحالات ما بعد الصراع.

وفيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، فإن ما ذكره رئيس البنك الدولي أثار إعجابي البالغ. ولا يسعني إلا أن أشاطره مشاعره بأن إعطاء الأمل للناس هو أفضل سبيل لتفادي الصراعات – ومنحهم فرص العمل وإتاحة الفرص لهم، على حد قوله. وأود أن أعرب عن امتناني البالغ لحضور رئيس البنك الدولي اليوم في المجلس. وأعتقد بأن هناك، في عدد كبير من الحالات التي هي أساسا حالات منع أو حالات ما بعد الصراع، إمكانية لقيام تعاون هام بيننا ومؤسسات بريتون وودز.

وأعتقد بأن مبادرة الميثاق العالمي التي اتخذها الأمين العام عام ١٩٩٩، تنسجم تماما مع هذا التفكير. وإذا ما أبدت الأعمال التجارية احتراما للمعايير الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان وقانون العمل الدولي وعدم التورط في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فإن ذلك لن يؤدي عندئذ إلا إلى المساهمة في صحة الاقتصاد والموارد في بلد ما وتفادي وقوع الأزمات.

وفيما يتعلق بإدارة الصراع، سأدلي بتعليقين. ويتعلق أولهما بعنصر أعتبره يدعو للقلق بصورة متزايدة، وليس

بوسعنا أن نقف بشأنه مكتوفي الأيدي. إنه زيادة اللجوء إلى المشغلين من القطاع الخاص في تنفيذ الإجراءات المرتبطة بحفظ السلام بما في ذلك مسائل الأمن التي تقع مسؤولياتها تقليديا على الدول. وإني أعتبر تلك الممارسة أحيانا مفرطة أو تستعصي على التحكم.

والنقطة الثانية التي أود إثارتها بشأن إدارة الصراعات هي أنه يعود للدول – وربما لا يقوم جميعها بهذا العمل بصورة تتسم بالكفاءة وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن – أمر اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة تصرف الأفراد العاملين في الأعمال التجارية وفقا لحالات الحظر المفروضة. ولدينا سلسلة من القرارات التي تفرض الحظر والتي يستهان بها. ويتعين على الدول أن تعمل على كفالة الامتثال لحالات الحظر.

وفيما يتعلق بحالات ما بعد الصراع، أشار رئيس سيمنس أولا إلى الأمن، من بين العوامل الخمسة اللازمة لتمكين الأعمال التجارية الخاصة من التدخل. وهو أمر واضح. وهو أمر يتعلق بالحس السليم ونحن نلاحظه يوميا هنا. ومن المهم إشراك المؤسسات من القطاع الخاص في الخطوات التي تتخذ في عمليات الإعمار بعد الصراع، وخاصة من خلال تعزيز بعض القواعد الدولية في القطاعات العامة للبلدان المعنية، وبوجه أعم، من خلال إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان، بما في ذلك عند الاقتضاء الاضطلاع بالأنشطة التي تنفذ برعاية الشركات المتعددة الجنسيات، على النحو الذي تخطط له منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على ما أعتقد. وأخيرا، وعلى الأخص، يمكن أن تساعد الشركات الخاصة على تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح والإدماج وإعادة التوطين أو الإدماج.

وأعتقد بأن من الواضح للجميع أن من المهم للغاية بالنسبة للدول المعنية بحالات ما بعد الصراع، أن تقوم بوضع إطار موات لتنمية الأعمال التجارية والقطاع الخاص المحلي. وهنا، بوسع المنظمات الدولية وخاصة وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بل وينبغي لها أن تساهم في تحقيق التداؤب بين الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي وتعزيز هياكل الدولة في حالات ما بعد الصراع.

وكنت أتساءل عن الأولويات التي ينبغي لمجلس الأمن إيلاؤها اليوم. ويبدو لي أن أولها أن الوقت قد حان، فيما وراء آليات مراقبة تنفيذ الجزاءات، لكي يعمد مجلس الأمن إلى تنظيم نهجه من أجل مراعاة العوامل الاقتصادية في مناطق الصراعات وحالات الأزمات. وأتساءل عما إذا كانت وسائل تحقيق هذا الهدف أمرا غير إنشاء آلية تستعين بخبراء مستقلين وتكلف بمهمة مراقبة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية ودور الاتجار غير المشروع في تأجيج الصراعات.

وأعتقد بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي أقصى اهتمامه يوميا لعمليات حفظ السلام، ويحاول بطريقة منتظمة قطع الصلة التي نشاهدها في العديد من حالات الأزمات، ولا سيما في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وفساد الحكم، وبالتالي إشاعة الاضطراب في النظم السياسية الهادفة إلى كفالة السلام المدني والازدهار. وأعتقد بأنه يجري حاليا إحراز تقدم في تصميم ولاياتنا وبأنه ينبغي لنا مواصلة العمل على تحقيق هذه الأهداف.

والخلاصة، ربما أمكن أن تساهم مقترحات العمل هذه، في إقامة شراكة عالمية بين عالم الاقتصاد الخاص والأجهزة التي تعمل في الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن. وإننا بأية حال ننتظر باهتمام تقرير الفريق المشترك بين الوكالات الذي أنشأه الأمين العام والذي علمنا بوجوده منذ برهة. ويعرب وفدي عن استعداده للنظر في متابعة الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن في إطار اختصاصه.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعتبر الأعمال التجارية شريكا قيما في التنمية، يوفر الاستثمار الحاسم وفرص العمل. وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة المعنية بدور القطاع الخاص في التنمية من جديد أن القطاع الخاص هو المحرك للنمو الاقتصادي الذي يخفف بدوره من حدة الفقر وينشئ الوظائف.

وفي مناقشتنا لدور شركات الأعمال، ينبغي أن نبحث في سبل النهوض بالحرية الاقتصادية وتهيئة المناخ الذي يمكن فيه للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر، لأن هذا هو في الواقع دوره. والصراع هو لعنة لشركات الأعمال. وأينما يعم الصراع، يتبدد النمو والفرص وتنقطع الأعمال. ولدى الشركات مصلحة حقيقية ودائمة في تعزيز السلام باعتباره الشرط الأساسي واللازم للنمو واستقرار السوق.

ولكن شركات الأعمال لا تتحمل مسؤوليات الحكومات نفسها في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. وهناك حاجة إلى الحفاظ على هذا الفارق في مناقشاتنا اليوم.

ويمكن للشركات توفير القيادة من خلال كونها أمثلة على المواطنة الصالحة. ولقد اختارت الشركات أن تفعل ذلك بطرق عديدة ومختلفة. فبعضها اعتمد مدونات قواعد السلوك؛ وأخرى اختارت المشاركة في مدونات دولية طوعية تتعلق بسلوك الشركات. وتمثل الشركات عنصرا حيويا في رؤيتنا المشتركة لعالم يتزايد فيه الرخاء والسلام.

وتوفر الشركات الأمريكية قيادة عالمية رائعة بوصفها مثالا للمواطنة الصالحة. وفي العديد من أنحاء العالم تتبنى شركات أخرى ممارساتها.

إن جائزة وزير الخارجية الأمريكي للتفوق في مجال الأعمال هي اعتراف بأهمية الدور الذي تؤديه في الخارج شركات أعمال الولايات المتحدة بوصفها مثالا للمواطنة الصالحة.

وفي عام ٢٠٠٣، تم التنويه بشركة شيفرون تكساكو لالتزامها بالمواطنة الصالحة وتوظيف الاستثمارات في برامج حيوية للتنمية والحد من الفقر في إحدى أكثر مناطق العالم تحدياً، وهي دلتا النيجر.

ونالت شركة الولايات المتحدة للصلب جائزة لتأثيرها الإيجابي على الحياة الاقتصادية والمدنية والثقافية لشعب سلوفاكيا.

وعندما وضع القس ليون ساليفان مبادئ ساليفان في عام ١٩٧٧ للمساعدة على إنهاء الفصل العنصري، كان يفهم أن الشراكة بين شركات الأعمال والحكومة والمجتمع المدني هي أنجع سبيل للدفع نحو التغيير.

ولقد بنى الميثاق العالمي للأمم المتحدة عملية متعددة الشركاء، تقوم على أساس تسعة مبادئ للعدالة الاجتماعية تعزز حقوق الإنسان والحقوق العمالية والمسؤولية البيئية. وتدعم الولايات المتحدة النهج الطوعي للميثاق، والذي يجمع بين الشركات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع العمالي والمدني في جهود لتعزيز كرامة الإنسان في إطار من الحرية والرخاء.

وأيدت الولايات المتحدة أيضا آليات سياسية تركز بصفة خاصة على شركات الأعمال في حالات الصراع. والشراكة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المعنية بالمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان تحث شركات الأعمال على إجراء تقييمات شاملة للمخاطرة ومحاولة ضمان خلو سجل قوات الأمن العامة والخاصة من انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. كما أننا نوصي باتخاذ الشركات خطوات تضمن أن استخدام قوات الأمن للمعدات التي تُجهز بها هو للأغراض الدفاعية فحسب، وأن العاملين في الشركات الخاصة لا ينخرطون في الأنشطة العسكرية أو أنشطة إنفاذ القانون.

ووفقا لإعلان انترلاكن وقرار مجلس الأمن ١٤٥٩ (٢٠٠٣)، دعمت الولايات المتحدة عملية كيمبرلي بنشاط. وهذا جهد متعدد الأطراف يستخدم الشراكات القائمة بين الحكومات وشركات الأعمال والمجتمع المدني في وضع معايير دولية لإصدار شهادات الماس الخام. وستقلص هذه العملية بصورة كبيرة فرصة التجارة بماس الصراع، التي تركت مثل هذا الإرث المفجع في شتى أنحاء أفريقيا.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والمعايير الأخلاقية، بما في ذلك إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ولقد قمنا بدور نشط في وضع اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة وإعلان عام ٢٠٠٣ لمجموعة البلدان الثمانية بشأن مكافحة الفساد وتحسين الشفافية.

ونحن نعمل على توفير الفرص للأسواق من خلال قانون النمو والفرص في أفريقيا. ويثبت هذا القانون قدرة التجارة على انتشال الشعوب من الفقر. والصادرات الواردة من الدول المشمولة بهذا القانون إلى الولايات المتحدة تتزايد بصورة هائلة، وباتت الفوائد محسوسة في شتى أنحاء المنطقة. وكما قال الرئيس جورج دبليو. بوش، ”من موريشيوس إلى مالي، يساعد قانون النمو والفرص في أفريقيا على إصلاح اقتصادات قديمة، مما يوجد حوافز جديدة للحكم الرشيد، ويمنح أملا جديدا للملايين من الأفارقة“.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي الكامل لعقد هذه الجلسة في هذا الوقت المناسب جدا لمناقشة دور شركات الأعمال في منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام بعد الصراع.

وإني أرحب بالبيان المفتوح للأمين العام. فهو يتضمن عددا من النقاط الأساسية التي تتطلب من مجلس الأمن التفكر فيها ووضع برنامج للأعمال في المستقبل. كما أود أن أعرب عن التقدير للعروض الممتازة التي قدمها السيد جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي؛ والسيد هاينرش فون بيرير، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة سيمينس؛ والسفيرة ماريا راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيد دوماساني كومالي، رئيس الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من الصراع.

إن مبادرة الرئاسة الألمانية هذه جديرة بالإشادة، حيث أنها طريقة مبتكرة لإدخال قطاع الأعمال الخاص في مناقشة بهذه القاعة لأمور كانت عادة وبشكل أساسي شاغلا للحكومات.

هناك اتفاق عام على الحاجة إلى شراكة جديدة لتعزيز الجهود المبذولة لتعبئة المزيد من الموارد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وينبغي للبلدان الأفريقية أن تتصدر مثل هذه الجهود، حيث أنها الأكثر تضررا من الصراعات والفقر والمرض والتهميش الاقتصادي. ومبادرة الميثاق العالمي المقترحة من الأمين العام، والإعلان المعتمد في مؤتمر مونتيري لعام ٢٠٠٢ المعني بتمويل التنمية، ومؤتمرات القمة التي عقدتها البلدان الثمانية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا، في جملة مؤتمرات دولية أخرى، أثبتت أن الحاجة إلى الموارد الإضافية لا تزال بنفس الأهمية والإلحاحية كما كانت حين وافقت الجمعية العامة على جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في عقد التسعينات. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات العالمية ونشجع المواطنة الصالحة للشركات اعتقادا منا بأن الموارد المطلوبة للتنمية الأفريقية، ولاسيما تلك المطلوبة للبلدان الخارجة من حالات الصراع، لا يمكن توفيرها من

المصادر المحلية وحدها، كما لا يمكن توفيرها من المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومن الواضح أنه بدون تدفقات هامة لرأس المال، وخاصة الاستثمار المباشر الأجنبي، ستستمر التحديات الطويلة الأجل التي يمثلها الإنعاش والتعمير فيما بعد الصراع وقد تواجه تلك البلدان مرة أخرى بالظروف الخطيرة التي قادتها إلى الصراع. وبالتالي، إذا أراد المجتمع الدولي أن يقدم إسهاما حقيقيا في تحقيق السلام المستدام والدائم، لا بد من بذل جهد جدي ومصمم.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن منع الصراع على عاتق القادة والقوى الاجتماعية في البلدان التي تواجه أزمات سياسية واجتماعية. ومع ذلك، فإن منع الصراع هو أيضا مسعى مشترك يشمل المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والدول وقطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية. وينبغي التأكيد على الدور الذي يضطلع به قطاع الأعمال التجارية، وخاصة الشركات الكبيرة، التي تمثلها هنا شركة سيمنس. وينبغي أيضا أن نعترف بالإسهام الحاسم لهذه الشركات في صياغة منتجات لزيادة النمو في معظم البلدان المتأثرة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودورها الحاسم في إيجاد الوظائف وعلاقاتها مع النخبة السياسية والاجتماعية في تلك البلدان.

والشركات الكبيرة، التي يتخذ وجودها في بعض بلداننا وضعا يكاد يكون احتكاريا في كثير من الحالات، يمكنها وينبغي لها، أن تضطلع بدور أساسي في منع الصراع. إن لدى هذه الشركات مصلحة ذاتية في تعزيز الاستقرار. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لها أن تعتمد أفضل الممارسات الدولية في معاملاتها، وألا تنظر إلى العمل التجاري بشكل حصري من منظور تحقيق الأرباح وإنما أيضا بهدف الإسهام في التنمية السليمة للبلدان التي تعمل فيها. وللأسف، فإن الدروس التي استفدناها من الماضي لا تكشف تلك الحقيقة المثالية. ففي كثير من الأحيان، شهدنا الأعمال التجارية، الكبيرة والصغيرة، تقدم إسهاما لقوى الانقسام والصراع.

ومن حسن الطالع أننا شهدنا مؤخرا جدا عملية هامة للتغيير كما أننا نرى في كثير من الأحيان شركات كبيرة تتصرف بوصفها قوى إيجابية للتبادلات والتقدم. وفي هذا الصدد، فإن نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الذي ذكر مرارا وتكرارا في هذه القاعة صباح هذا اليوم، وهو النظام الذي انضم إليه بلدي منذ بدايته الأولى، يشكل حالة جلية لما يمكن أن ينجز من خلال الشراكات التي تشمل الحكومات والمجتمع المدني والشركات الخاصة في منع الصراع. ومن هذا المنطلق نرحب أيضا باتخاذ الجمعية العامة، أمس، قرارا بشأن دور الماس في تأجيج الصراع.

إن تجديد المرافق التي دمرتها الحرب أو جعلتها غير قادرة على العمل، وإعادة إدماج الملايين من الناس واللاجئين والأشخاص المشردين وتنفيذ برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وفي نفس الوقت تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا أمر غير ممكن ببساطة ما لم تحظ العملية بدعم المجتمع الدولي، مع اضطلاع القطاع الخاص العالمي بدور حاسم.

وقد أحيط المجلس علما الأسبوع الماضي بشأن مؤتمر برلين الذي عقد مؤخرا عن أفغانستان، وهو المؤتمر الذي أكد فيه المجتمع الدولي من جديد التزامه بمستقبل ذلك البلد. وبضمان دعم سياسي واضح وحوالي ٨٢ بليون دولار لتمويل إعادة تعمير أفغانستان خلال الأعوام الثلاثة المقبلة، مع توفير ٤.٤ بليون دولار للعام الأول، كان مؤتمر برلين نموذجا لكيفية تمكن المجتمع الدولي بشكل فعال من مساعدة بلد خارج من الصراع. وينبغي تطبيق مبادرات مماثلة على بلدان أخرى في حالات ما بعد الصراع.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أسترعي انتباه المجلس إلى الحالة في بلدي بالذات، وهو بلد يعيش حالة ما بعد الصراع. إننا ندرك إن تهيئة بيئة سياسية ومؤسسية مؤاتية تشكل عاملا حاسما لتعزيز الحياة الاقتصادية ولإيجاد مناخ يؤدي إلي التشغيل السليم للقطاع الخاص. وبالتالي، ومع نهاية الحرب، عكفت أنغولا بشكل حاسم على السير في طريق الإصلاح الاقتصادي، مع اعتماد عدد من التدابير التشريعية الملائمة للأعمال التجارية ترمي إلى تحسين إدارة الاقتصاد الجزئي والمساءلة بشكل مطرد. واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة على هذا. فقد انضمت أنغولا إلى النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي بغية جعل البيانات الاقتصادية الرئيسية أكثر ظهورا وتعزيز مساءلتها. كما اعتمدت مؤخرا الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبمساعدة البنك الدولي، وضعت استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر بغية تسريع إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المشردين داخليا وللمقاتلين السابقين.

وباتخاذ هذه التدابير، فإن البلد في وضع أفضل لمتابعة الحوار وبناء شراكة ذات مغزى مع المجتمع الدولي لتعمير البلد. والشركات التجارية الوطنية والدولية على حد سواء مدعوة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في هذه العملية والى بث حيويتها الخاصة في الاقتصاد كما أنها مطالبة بذلك. وسيشكل هذا إسهاما ملموسا في توطيد السلام والاستقرار وعملية التعمير الوطني في واحد من البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد الصراع الذي اضطلع فيه مجلس الأمن مؤخرا بدور أساسي في إدارة وإنهاء صراع طال أمده كثيرا.

وهذا ليس المكان لإصدار حكم على الماضي. فعوضا عن ذلك، لا بد أن ننظر إلى المستقبل وان نستخلص دروسا وأن نقرر كيف يتسنى لمجلس الأمن أن يكون مفيدا وأن يضطلع بدور قيادي في بناء تحالف. وفي هذا التحالف، ينبغي أن تتمكن شركات مثل شركة سيمنس من التصدي على نحو صائب لتحدي بعث الأمل وإعطاء الناس مستقبلا وعالما فيه المزيد من بناء السلام والقليل من الصراع المسلح.

السيد ادسي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن دور الأعمال التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع.

تجدر الإشارة إلى أن عوائد الاستثمارات في أفريقيا هي الأعلى في الأعوام الخمسة الأخيرة، إذ بلغت ما يقارب ٢٥ في المائة. وهذه الإحصاءات تجعلنا نؤمن بأن تدفقات الاستثمار الخاص ما فتئت تجتذب بشكل واسع إلى ذلك الجزء من العالم. ولكن الحال ليس على هذا المنوال، نظرا لأن المستثمرين يظلون حذرين بسبب انتشار واستمرار الصراعات المسلحة وأحد النتائج المرافقة لها، ألا وهو تجاهل سيادة القانون. والصراعات تحبط التنمية. كما أن المبادرات والإجراءات التي يقوم بها مستثمرون بعينهم تبقي جذوة الصراع حية. وقد أظهرت الأعوام الـ ١٠ الماضية بشكل جلي الاعتماد المتبادل بين أمد الصراعات، والتداول غير المشروع للأسلحة الخفيفة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي سياق اقتصاد يتصف بالعولمة ويتسم بتحرك عوامله الاقتصادية، أثبت القطاع الخاص أنه طرف فاعل عالمي يشارك بشكل نشط في الحكم، على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

وتتسم البلدان التي تعيش في صراع بضعف مؤسساتها، إن لم يكن بانهيار هذه المؤسسات. ولذلك فمن شأن إسهام القطاع الخاص أن يستفيد من إطار تنظيمي محدد على نحو جيد. ولا يمكن لهذا الإسهام أن يحل محل مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة مسؤولية منظومة الأمم المتحدة.

إن التحديات التي يتعين مواجهتها هي في الأساس ما يلي: كيف يمكن التوفيق بين المسؤولية الاجتماعية

للشركات الخاصة والحاجة إلى تصور تدابير حفازة؟ وكيف يمكن إيجاز توازن عادل بين الأفكار المثالية للسلام والتنمية والعدالة وبين المبادئ الأساسية للأعمال التجارية في تحقيق الربح والإنتاجية؟ ويجب أيضا أن نسأل أنفسنا عن قدرة القطاع الخاص في مرحلة منع الصراع على تقديم إسهام كبير في ترسيخ وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد اللذين يكون الافتقار إليهما عادة مصدرا من مصادر الصراع.

وبوجه عام، لا يزال وجود القطاع الخاص ضعيفا في أفريقيا ويعتمد إلى حد كبير على القطاع العام وعلى الحكومة من أجل بقائه. وفي بيئة يتسم فيها كل من القطاع الخاص والحكومة بالضعف، كيف يمكن لنا أن نقيم شراكة عادلة وبناءة مع الشركات الأجنبية الخاصة؟ وعلاوة على ذلك، كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي والإرادة السياسية لإنفاذ تدابير قسرية متفق عليها ضد الأفراد والشركات الخاصة التي تتصرف في مناطق الصراع على نحو غير مسؤول؟ وكيف يمكن لنا أن نقيم هذه الشراكات مع القطاع الخاص بأكبر قدر ممكن من الشمول والتكامل؟ وأكثر من ذلك، يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا ومتزايدا للبلدان الخارجة من الصراع وللبلدان في الصراع. وكيف يمكن أن نكفل ألا يضر هذا بالبلدان التي تناضل من أجل منع الصراع والحفاظ على السلام والاستقرار؟ وفي ذلك الصدد، فالحالة في أقل البلدان نموا، وهي الأضعف والأكثر تعرضا لخطر الإفلاس، تستحق أن نوليها اهتماما أكبر. وأخيرا، يجب أن نسأل أنفسنا كيف نجعل القطاع الخاص يشارك في النهج المتكامل المتعدد التخصصات للتعمير بعد الصراع.

وفي ذلك الصدد، أذكر أنه في أبوجا، في آذار/مارس ٢٠٠٣، عقد منتدى لرجال الأعمال في غرب أفريقيا. وكان الهدف منه إيجاد منبر لرجال الأعمال في غرب أفريقيا للنظر في انخراطهم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتحديد عملية يمكن من خلالها أن يصبح القطاع الخاص قوة محركة هامة للتنمية الاقتصادية في غرب أفريقيا، والنظر في إسهام القطاع الخاص في الجهود الهادفة إلى إقامة سلام مستدام في غرب أفريقيا. وأذكر تلك المبادرة بغية التركيز على أنه رغم أن انخراط القطاع الخاص لأمد قصير في التعمير بعد الصراع أمر مستصوب، فهو لن يكون متماسكا ما لم يكن جزءا من النهج الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة، وما لم يراع الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراع.

وفيما يتعلق بالتحديات التي أشرت إليها من فوري، ننتظر باهتمام بالغ صدور تقرير الفريق المشترك بين الوكالات الذي أنشأه الأمين العام لدراسة التوصيات التي سيقدمها التقرير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلم التالي، اسمحوا لي، نظرا لتأخر الوقت، أن أناشد جميع الأعضاء توخي أكبر قدر ممكن من الإيجاز في بياناتهم لأنني أعتقد أنه من مصلحة الجميع أن يظل لدينا في النهاية ما يكفي من الوقت لإعطاء الكلمة لضيوفنا بغية الرد على التعليقات والأسئلة التي قد تطرح.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، قد يكون الوقت متأخرا جدا لي كي استجيب لندائكم بتوخي الإيجاز الآن، ولكنني سأحاول أن أفعل ذلك.

نشكر الرئاسة الألمانية على مبادرتها بعقد هذه الجلسة العلنية عن دور الأعمال التجارية في منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ونرحب ببيان الأمين العام وبمشاركة السيدة راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالسيد ولفينسون، رئيس البنك الدولي، وبالسيد فون بيرر، رئيس سيمنس وكبير

موظفيها التنفيذيين، وأيضا بالسفير كومالو بصفته رئيس الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. لقد حددت الملاحظات الاستهلالية للأمين العام طابع جلسة اليوم، ووفرت البيانات من المشاركين الآخرين أفكارا مفيدة جدا.

وعلى الرغم من أن صون السلم والأمن هو المسؤولية الأساسية للدول، فإن الأعمال التجارية، مثلما ذكر الأمين العام، لها مصلحة في السلام ويمكن أن تؤدي دورا مساندا مهما في حالات الصراع، ولا سيما في التعمير بعد الصراع.

وفي عالم اليوم المتسم بالعولمة، تؤدي الشركات عبر الوطنية وإجراءات العمل الدولية دورا كبيرا في التأثير على العلاقات الاقتصادية والسياسية فيما بين الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول. وتحصل الأعمال التجارية على النصيب الأكبر من رأس مال العالم وتكنولوجياته – وحتى وظائفه. وغالبا ما يكون صافي قيمة الشركات الرئيسية ومبيعاتها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية الصغيرة وحتى المتوسطة الحجم. وتؤثر هذه الشركات عبر الوطنية تأثيرا كبيرا على المصائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول. ويزداد مدى ذلك التأثير بنسبة عكسية إزاء حجم أي دولة وبنسبة طردية إزاء انفتاح نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما اعتمادها على المواد الخام والزراعة من أجل التصدير والنمو. وبذلك، يكون لدى الشركات والأعمال عبر الوطنية إمكانية كبيرة لفعل الخير وأيضا لفعل الشر، ولا سيما في البلدان النامية.

إن البلدان النامية التي سجلت أقوى نمو اقتصادي وتجاري في العقود القليلة الماضية هي تلك البلدان التي استفادت من تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر – وأساسا من خلال الشركات عبر الوطنية والجهاز المصرفي الدولي – بدلا من المساعدة الإنمائية الرسمية، التي اتسمت بالتواضع حتى الآن. ولكن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت مقتصرة على عدد قليل من البلدان النامية التي تتسم بالدينامية. وفي العام الماضي، ذهب ٧٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عشرة بلدان نامية فحسب.

ولسوء الطالع، فإن دافع الربح – وهو أساس الميزانية – الذي يُفهم أنه العامل المحرك للقرارات الاستراتيجية والتشغيلية للأعمال التجارية، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، لا يتفق دائما والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية للبلدان المعنية. وقد كان الكثير من التدهور في معدلات التبادل التجاري وعائدات تصدير البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية نتيجة للتحكم المنظم لاتحادات الشركات وفي بعض الأحيان للشركات عبر الوطنية في الأسعار. وقد أسهم ذلك تدريجيا، عبر العقود، في فقر العديد من البلدان النامية وتراجع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، مما كشف أسباب التوترات الاجتماعية والسياسية المحلية التي تطورت إلى صراعات في أجزاء مختلفة من العالم. وقد خلص أحد تقارير البنك الدولي إلى أن الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة لخطر الصراعات المسلحة من تلك الدول التي تفتقر إليها. وهذا مدعاة للسخرية.

إن النهج المتشدد المتبع إزاء مسألة الدين المتصاعد للبلدان النامية قد أدى إلى استمرار صادرات الموارد المالية الصافية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو. ففي العام الماضي، كان صافي التحويلات المالية إلى البلدان النامية ١٩٢ بليون دولار سلبيا. وبلغ إجمالي خدمة ديون تلك البلدان أكثر من ٣٤٠ بليون دولار في العام الماضي. وبلغ صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية ٧٤ بليون دولار فحسب.

ولسوء الطالع، ثمة إجراءات مباشرة معينة تسهم في نشوب الصراعات. وقد أشار الأمين العام إلى أعمال تجارية خاصة تنتج وتوفر المعدات اللازمة للأسلحة المستعملة في معظم الصراعات المسلحة. وهذه هي أسلحة الدمار الشامل بحق. والأسوأ من هذه هي الأعمال التجارية التي لا أخلاق لها التي تلجأ إلى استغلال الموارد الطبيعية في دعم المليشيات والفصائل ولوردات الحرب من أجل تيسير حصولها على الأرباح وحماية استثمارها. وخلص عدد من أفرقة خبراء الأمم المتحدة إلى نتيجة مؤداها أن استغلال الفصائل المتحاربة غير المشروع للموارد الطبيعية، ولا سيما الأخشاب والماس والمعادن، أدام الصراعات في الكثير من البلدان الأفريقية.

وكان اتخاذ الجمعية العامة لقرارات شتى بشأن دور الماس في إذكاء لهيب الصراعات، وبشأن دعم مخطط عملية كمبرلي لإصدار الشهادات عاملاً هاماً لا في كسر الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس والصراعات المسلحة فحسب، وإنما أيضاً في تكثيف المناقشة بشأن الحاجة إلى أن تنتهج الأعمال التجارية سياسات مسؤولة اجتماعياً في حالات الصراع. وقد حددت دراسة أجرتها كلية الأعمال التجارية بجامعة مشيغن عن دور الأعمال التجارية في حالات الصراع السبل الخمسة التالية التي يمكن بها للأعمال التجارية أن تدعم السلام في حالات الصراع، وهي: أولاً باعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ ثانياً: بحفز التنمية الاقتصادية؛ ثالثاً: بقبول الخضوع للمساءلة ودعم حكم القانون؛ رابعاً: بإيجاد إحساس بأنها جزء من المجتمع الذي تعمل فيه؛ خامساً: بالاشتراك في دبلوماسية ثنائية المسار.

وقد أجريت مناقشات عديدة بشأن مسألة مدى كفاية مدونات قواعد السلوك الطوعية مثل مخطط عملية كمبرلي لإصدار الشهادات أو ”مبادرة الاتفاق العالمي“ للأمين العام لكفالة المسؤولية الإنسانية للشركات. ويتمثل رأي الأغلبية في أن هذه المدونات الطوعية، رغم كونها نبيلة، لا تسهم بحوافز قوية على الامتثال لمقابلة الحوافز المالية لعدم الامتثال وعدم الانفاذ الصارم لهذه المدونات. وتتشاطر باكستان الرأي بأن المدونات الطوعية التي تعتمدها الأعمال التجارية لا تكون في أحيان كثيرة كافية، رغم كونها قيمة. ولهذا نؤيد الرأي بإمكانية أن ينظم أنشطة الأعمال التجارية إطار أكثر فعالية، لا يوجِدْ مسؤوليات وحقوقاً فحسب ولكنه يكفل أيضاً مسؤولية الشركات ومحاسبتها، بما في ذلك احترام الحقوق القانونية لا للأعمال التجارية فحسب وإنما أيضاً للمواطنين المعنيين والمجتمعات المعنية.

ويمكن أن يرتكز هذا الإطار على مبادئ الميثاق ومقاصده واحترام القانون الإنساني الدولي. ويمكن تطويره عن طريق الأمم المتحدة داخل عملية مونتريه التعاونية. ويمكن أن يتضمن المجالات الخمسة التي أشارت إليها الدراسة التي أجرتها جامعة مشيغن. ويمكن أن يغطي تصرفات الشركات في كل مرحلة من مراحل الصراع. ويمكن أن يكفل الشفافية في المعاملات التجارية. ويمكن أن يوفر إمكانيات للانتصاف. وأخيراً، يمكن أن يتضمن آلية للرصد، وهذه آلية بالغة القيمة.

وذكر السيد وولفنسون هذا الصباح أن سبب الصراع هو انعدام الأمل، وأن الأمل يمكن أن توفره الأعمال التجارية عن طريق إتاحة فرص العمل. ونرى أن أفضل إسهام يمكن أن تقدمه الأعمال التجارية الدولية في تعزيز السلام والأمن يكون عن طريق الدعم النشط وعن وعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة في البلدان النامية. ويمكن أن تنهض الأعمال التجارية الدولية بذلك باتخاذ إجراءات معينة مثل، أولاً، اعتماد تدابير واعية لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة أوسع من البلدان النامية ولا سيما أشد هذه البلدان فقراً، عن طريق وسائل مثل المخططات الدولية لضمان الاستثمار؛ ثانياً، اتخاذ موقف

أكثر دعماً إزاء تخفيف عبء الديون لأشد البلدان فقراً، ثالثاً، تعديل استراتيجيات الأعمال التجارية لكي يكون تجهيز المواد الخام في البلدان المنتجة؛ رابعاً، دعم إتاحة إمكانية أكبر لوصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، وبخاصة عن طريق إزالة الحالات التي تصل فيها التعريفات إلى حدود عالية وتصاعد التعريفات، وهاتان حالتان تمييزيتان. ويمكن أن يتم ذلك أيضاً عن طريق إجراء إصلاحات في نظام الإعانات الزراعية وأوجه الدعم التي تلجأ إليها غالبية البلدان المتقدمة النمو.

أخيراً، أود أن أضيف فكرة أخرى. تبلغ أرباح الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية من الأعمال التجارية الدولية مئات البلايين من الدولارات، بينما يبلغ مجموع المبيعات السنوية لأكبر خمسين شركة في العالم ما يزيد على ترليونين من الدولارات. هل يمكن أن تنظر هذه الشركات والمؤسسات في تخصيص ١ في المائة من صافي أرباحها لتقديم المساعدة الإنمائية إلى أشد البلدان فقراً، ربما عن طريق صندوق دولي يشترك في إدارته الأمم المتحدة والبنك الدولي؟ وهذا سيكون إسهاماً ملموساً مباشراً في التنمية وإسهاماً غير مباشر في منع الصراعات وحلها وإعادة البناء بعد الصراعات. وتقوم بعض الشركات بذلك بالفعل. هل يمكن أن تصبح هذه القاعدة للجميع، ومن ثم هل يتسنى توفير فرص العمل وإيجاد الأمل، على النحو الذي أشار إليه السيد وولفنسون؟

إننا لا نطلب من الشركات، على حد قول الأمين العام، أن تفعل شيئاً يختلف عما اعتادت عليه من أعمال. ولكننا نلتمس منها أن تقوم بأعمالها بشكل مختلف.

السيد اسحاقوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم تجعل العولمة الأعمال التجارية عاملاً أساسياً في الاقتصاد العالمي فحسب، وإنما جعلتها أيضاً عاملاً هاماً في السياسة العالمية. ويمثل توسيع نطاق علاقات الشراكة بين الأمم المتحدة والأعمال التجارية المنصوص عليه في إعلان الألفية ضرورة لازمة لعصرنا ينبغي تشجيعها إلى الحد الذي يكون فيه هذا التعاون وفقاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ويعود بالنفع على الجميع، ويساعد على تعزيز سلطة المنظمة.

وفي هذا السياق العريض على وجه التحديد، ننظر إلى مبادرة ألمانيا لإجراء مناقشة داخل إطار مجلس الأمن لدور الأعمال التجارية في مناطق الصراع. وتسعى المناقشة الجارية في المجلس، والتي تعزز الأهمية السياسية للمشكلة وتثريها عن طريق تجربة المجلس في التعامل مع الأزمات في عدد من البلدان الإفريقية وغيرها من بؤر التوتر، إلى الإسهام في قيام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع نهج متكامل للتفاعل بين منظمة الأمم المتحدة والقطاع الخاص، بما يخدم التنمية ويحقق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين مجتمع الأعمال التجارية والأمم المتحدة في منع الصراع، وحفظ السلام، وبناء السلام فيما بعد الصراع، يمكن أن تتمثل إحدى نقاط البداية من الناحية المنهجية في أن الأعمال التجارية على وجه التحديد هي التي يجب أن تدعم وتكمل جهود حفظ السلام التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجموعها وليس العكس. ويجب، علاوة على ذلك، رفع مقاييس هذا التفاعل في حوار مع القطاع الخاص، مع مراعاة نُهُجه الخاصة به. ويمكن أن يشكل مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي المقبل الذي سيعقد في ٢٤ حزيران/يونيه محفلاً مفيداً يمكن فيه تناول تلك النهج بالتفصيل. ويمكن، فضلاً عن ذلك، تنظيم مناقشة لهذه المسائل في سياق اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. ويمكن أن يصبح هذا الحوار موضوعياً على نحو أكبر وأن يرتبط على نحو أوثق بالمهام العملية في المستقبل

عن طريق عقد مناقشات مركزة منفردة بين ممثلي الأمم المتحدة وأوساط الأعمال التجارية المهتمة بالموضوع بشأن مناطق دون إقليمية وبؤر توتر معينة تتعرض للأزمات.

والفكرة المهمة من حيث المبدأ هي أن تتصرف الأعمال التجارية في مناطق الصراع على أساس نظام طوعي للتنظيم الذاتي يعزز تجنب الصراعات وتسوية عواقبها.

المبادئ المعترف بها عالميا التي يجب أن تهتدي بها الأعمال التجارية المسؤولة في الظروف العادية، مثل احترام حقوق الإنسان والنأي عن المشاركة في الأنشطة السياسية غير السليمة – لا سيما الأنشطة التي من المرجح أن تنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين – تكتسي أهمية خاصة في ميادين الصراع. وهنا يجب أن نبني على الشبكات الموجودة في إطار مبادرة الاتفاق العالمي وعلى التجربة الإيجابية التي خرجنا بها من عملية كمبرلي.

لكن من الواضح أن تدابير ضبط النفس الطوعية القائمة على المعايير الأخلاقية البحتة والمبادئ المعترف بها عالميا ليست بحد ذاتها العلاج الشافي الوافي. لذلك من المهم الاسترشاد في الوقت نفسه بالمبادئ والأعراف القانونية الدولية السارية والاستفادة التامة من تقنيات وآليات الإنذار المبكر ومنع الصراع الموجودة التي ثبتت فعاليتها.

وبالانتقال إلى عمل مجلس الأمن، نرى أنه يجب أن يركز أولا وقبل كل شيء على المسائل المتعلقة بخلق الظروف السياسية الضرورية للاستفادة من الطاقات الكامنة لقطاع الأعمال خدمة لبناء السلام فيما بعد الصراع. ومما يتسم هنا بأهمية حاسمة كفالة الشفافية المطلوبة ووضع قواعد واضحة ومفهومة لأنشطة الشركات الأجنبية في أسواق الدول المنخرطة في التعمير فيما بعد الصراع. والأسس التي يجب أن تستند إليها تلك القواعد والإجراءات يجب أن تتمثل في مبادئ النزاهة السياسية والمساواة والمنافسة العادلة.

وأحد المجالات الواعدة يمكن أن يكون التفاعل المعزز بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز بهدف النهوض بالمشاركة الحسنة التوقيت لتلك المؤسسات في تعمير ما بعد الصراع؛ وهذا بدوره يمكن أن يخلق الجو الملائم لاشتراك القطاع الخاص في شتى الجوانب الفردية لبناء السلام.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): العمل الوقائي وصون السلام وبناؤه، بصورة عامة، يتطلب نهجا عالميا يشمل المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والحكومات المتضررة والدول المجاورة لها، فضلا عن المجتمع المدني – الذي يجب دائما أن يضطلع بدور مساند هام، مثلما شددت عليه الجمعية العامة في الصيف الماضي في قرارها ٣٣٧/٥٧، عن منع نشوب الصراعات المسلحة.

ونتفق جميعا على أن أفضل طريقة لتجنب اندلاع الصراع هي بناء مجتمعات ديمقراطية يكون فيها الحكم الصالح وسيادة القانون القاعدة وليس الاستثناء ويكون فيها النمو الاقتصادي مستداما. وهنا يتسم دور المجتمع المدني بأهمية عظيمة. فالاستقرار الاقتصادي شرط أساسي مسبق لتوطيد أركان أي عملية سلمية، وتثبيت هذا الاستقرار يصبح هدفا جوهريا يجب بلوغه عن طريق الجهود المتسقة للسلطات، التي يجب أن تستخدم الموارد الطبيعية استخداما رشيدا، وعن طريق جهود المجتمع المدني – وبخاصة قطاع الأعمال – الذي يجب أن يشارك بروح المسؤولية في عملية التعمير. وعند الضرورة، يجب تكميل ذلك بالدعم من المجتمع الدولي.

ومن الجوهري أيضا أن يمتنع قطاع الأعمال عن المساهمة في الاقتصادات التي تدعم صراعا معينا. وهنا، على سبيل المثال – استنادا إلى قرار مجلس الأمن ١٣٤٣ (٢٠٠١) – نرى أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تتخذ

التدابير المناسبة لكفالة أن الخاضعين لولايتها القضائية من أفراد وشركات يتقيدون بقرارات الحظر التي تصدرها الأمم المتحدة.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أعرب لكم، السيد الرئيس، عن امتناني لطرحكم هذا الموضوع الهام على النقاش، وأعرب عن امتناني أيضا لجميع الذين ساهموا في مناقشة اليوم. إن القطاع الخاص يؤدي بالتأكيد دورا حاسما في النهوض بالرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة على صعيد العالم كله. وإن مناطق الصراع تفرض على وجه التحديد بيئة حافلة بالتحديات لقطاع الأعمال. ويستحق الأمين العام التهنئة على اتخاذه زمام مبادرة الاتفاق العالمي التي تضع مبادئ تساعد الأعمال التجارية على المساهمة في التنمية العالمية المستدامة، فتقلل بذلك من مخاطر الصراع. والمملكة المتحدة يسرها أن تساهم في تكاليف الاتفاق العالمي.

والسؤال الأساسي هو كيف يمكن لقطاع الأعمال أن يؤدي دورا إيجابيا في حالات الصراع. إننا نتوقع من أنشطة قطاع الأعمال ألا تتسبب، على الأقل، في زيادة الصراعات سوءا. فقطاع الأعمال قادر وقد نجح بالفعل في تقديم مساهمات إيجابية في التنمية والرخاء الاقتصادي، وخلق فرص العمل ونشر الأمل، على حد تعبير رئيس البنك الدولي. هذا عامل أساسي حقا. لكن قطاع الأعمال يمكن أن يساعد أيضا في تطوير حكم القانون، على سبيل المثال عن طريق تأمين الاستثمارات وتحديد حقوق الملكية، وصياغة العقود وتطوير مجمل القوانين التجارية. ويتحمل فرادى قادة قطاع الأعمال المحليين دورا واضحا في العمل على تحول المجتمعات التي يمارسون أعمالهم فيها.

ومن حيث أفضل الممارسات، أعدت المنظمات غير الحكومية وآخرون نصائح محددة لقطاع الأعمال فيما يتعلق بسلوكها في مناطق الصراع. وتلك النصائح تؤكد أهمية اتباع الشركات الممارسات التالية: احترام حقوق الإنسان وحقوق موظفيهم والآخرين الذين تؤثر عملياتها عليهم؛ تجنب الإساءة إلى حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن التي تمارس أعمالها لحماية أمن تلك الشركات؛ الإصرار على توخي منتهى الشفافية: توضيح أنها لن تقبل أو تتسامح مع ممارسات الفساد؛ وأن تصرّح علنا وتذكر بوضوح عندما توحي تجاربها بأن الصراع يحتمل أن يندلع.

مرة أخرى، في حالات الصراع، يجب على الشركات أن ترفض مزاولة الأعمال أو التعامل مع كل من عُرف، من أفراد أو شركات أو هيئات، بأنه جنى فائدة مباشرة من المتحاربين؛ أو مع الذين يمدون القوات المتورطة في الصراع بالأسلحة؛ أو مع المرتبطين بمهربي الموارد الطبيعية؛ أو مع الذين يسعون إلى استغلال انعدام الاستقرار للحصول على عقود تدر أرباحا طائلة أو على تنازلات كبيرة.

شركات كثيرة تدعم، بطبيعة الحال، الممارسات الجيدة هذه. وإن الحكومة البريطانية منخرطة في شتى المبادرات الرامية إلى تشجيع ودعم أفضل الممارسات في سلوك الأعمال التجارية: أولا، وكما سبق لزميلي من الولايات المتحدة أن قال، المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان في مناطق الصراع؛ ثانيا، وكما ذكر الأمين العام، مبادرة الشفافية في صناعات استخراج المعادن؛ ثالثا، عملية كمبرلي، التي سبق أن أشار إليها عدد من الزملاء. تلك المبادرات ومثيلاتها توفر سبلا ووسائل جديدة لتشجيع المساهمات الفعالة من الأعمال التجارية في منع الصراع وحسمه.

لكن دور الأعمال في مناطق الصراع حاد بصفة خاصة في أفريقيا. فأفريقيا عانت، تاريخيا، من صراعات

كثيرة انطوت على منازعات حول السيطرة على الموارد القابلة للتعدين. واليوم ينطوي واحد من ثلاثة صراعات كبرى دائرة في أفريقيا على قضايا متعلقة بالموارد الطبيعية، وما فتئت عدة بلدان أفريقية خارجة من الصراع تعاني من منازعات على السيطرة على تلك الموارد. أفريقيا تمس حاجتها إلى استثمار خاص في تنميتها الاقتصادية. والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا تضطلع بدور حاسم في هذا. فتركيزها على حسم ومنع الصراع والنهوض بالقطاع الخاص على حد سواء يوفر أسس التوسع. ونلاحظ ونرحب بالعمل الجاري لوضع معايير نموذجية في تعدين وإدارة الموارد في مناطق الصراع. ونرحب أيضا بمبادرة الشراكة الجديدة التي بوشرت في جنوب أفريقيا والتي تلزم الأعمال التجارية بأن تزاول أعمالها مع التقيد بالأخلاقيات العالية النابعة من روح المسؤولية التضامنية الاجتماعية. وعلى العموم، اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد على أهمية الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية وأهمية الدعم الدولي المعزز للمبادرة المرحب بها تلك، خصوصا وأننا نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لإعلان الألفية.

ختاما، أود أن أقول بإيجاز إن دور الأعمال التجارية ليس تصدّر الجهود الرامية إلى حل الصراع. لكن الأعمال التجارية يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة. وفي ذلك السياق بالذات يمكن للبلدان المعنية أن تقوم بما يلي: تشجيع الأعمال التجارية على إدراك الدور الحيوي الذي يتعين عليها أن تؤديه والضرر الذي يمكن أن تتسبب فيه إن لم تسلك سلوكا مسؤولا؛ وإسداء المشورة للأعمال التجارية بشأن البيئة التشغيلية في مناطق الصراع وتشجيعها على تقييم المخاطر والتحكم فيها.

ويحدونا الأمل أن يشجع مجلس الأمن اليوم كل الدول على تأدية دورها في إسداء المشورة للأعمال التجارية وتشجيعها، وأن تقبل بتحمل مسؤولية خاصة عن القيام بذلك تجاه الشركات التي تتخذ مقار لها في أراضي تلك الدول.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم سيدي على رئاستكم، ونشكر ضيوفنا الأربعة الأجلاء على إثراء مناقشتنا. وبما أنني العضو الثالث عشر في المجلس الذي يتكلم عن هذا البند، فلقد قيل تقريبا كل ما ينبغي أن يقال. لذلك، اسمحوا لي أن أسترجع حكاية أعظم رجل.

كان رجل أعمال متدين وثري جدا يحضر مؤتمرا معنيا بالأعمال. وبغية إضافة شيء من الإثارة على جو المؤتمر، اقترح إجراء مسابقة بين مجموعة من الأصدقاء تتألف من إيطالي وأمريكي وبريطاني وصيني قال: أصدقائي، سأسدد فواتير الفندق لمدة أسبوع وأمنح عقد بناء بغية إعادة تشييد غلوريتانيا لأي واحد منكم يستطيع أن يحدد أعظم رجل حتى الآن. قال الإيطالي: لا بد أن يكون كريستوفر كولومبس لأنه اكتشف الولايات المتحدة الأمريكية. وقال الأمريكي: لا بد أن يكون جورج واشنطن لأنه قاد الولايات المتحدة إلى أن أصبحت أقوى بلد في العالم. أما البريطاني فقال: لا بد أن يكون ونستون تشرشل لأنه قادنا خلال أسوأ أوقاتنا لنبذل أفضل جهودنا وهو معروف بذكائه وبلاغته.

لقد رفض رجل الأعمال كل ما قيل. بعدئذ جاء دور الصيني فقال: أعظم رجل حتى الآن هو يسوع المسيح. صحيح، قال رجل الأعمال سأعمل على تسديد فاتورتك. لقد ربحت المسابقة. وفيما كان الصيني يصافح رجل الأعمال، قال له هذا الأخير، تهانئنا على فوزك بالجائزة لأنك ذكرت اسم أعظم رجل على الأرض. ومع ذلك، فإن ما يترك في نفسي أثرا أكبر هو أنك غير مسيحي. حسنا، قال الصيني، ما زلت أعتقد بإخلاص أن ماوتسي تونغ هو أعظم رجل، ولكن كما ترى، فإن مصلحتي تقتضي قول ذلك.

هذا ليس موضوع بياننا. باختصار، إن الأعمال التجارية تؤدي دورا كبيرا في الحياة الدولية سواء كان سلبا أو إيجابا. والقطاع الخاص شريك عالمي في منع الصراع وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. ففي أوقات السلم، تكون الأعمال التجارية محركا للنمو الاقتصادي. وفي فترة إعادة الإعمار بعد الصراع، تصبح الأعمال التجارية أداة للسلم والتنمية المستدامين.

وللشركات المتعددة الجنسيات وحتى للشركات الصغيرة والمتوسطة دور في توليد الثروة وفي تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وعليه، فلهذه الشركات دور مباشر أو غير مباشر في الإسهام في منع الصراعات وحلها.

ومع ذلك، فإن دور شركات الأعمال يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا، أو خليطا من الاثنين، وذلك يعتمد على كل حالة بمفردها. والنمو الاقتصادي يساعد على تحسين حالات تشهد صراعات أو يحتمل أن تشهد صراعات، لكن له دورا ذا حدين لأنه لو لم تكن مكاسب النمو الاقتصادي موزعة بالتساوي، لأمكنها أن تزيد بدلا من أن تقلل اندلاع الصراع. علاوة على ذلك، وفي حالات ما بعد الصراع، هناك ميل نحو اندلاع صراع يتصف بالعنف أو إعادة ظهور صراع يتصف بالعنف إن لم تترافق التنمية الاقتصادية مع تعزيز المؤسسات الاجتماعية والمدنية.

ولقد أخذت بعض الشركات تدرك بالفعل تأثيرها السلبي والإيجابي على المجتمع. إلا أن ثمة شركات أخرى، بما فيها الشركات المنخرطة في صناعة الأسلحة أو في تجارة المخدرات غير المشروعة، بدأ تحديدها بوصفها أسبابا مباشرة للصراعات المتصفة بالعنف. والسؤال هو: كيف سيعمل مجلس الأمن على الاستجابة لذلك الشاغل؟

وفي حين أن شركات الأعمال تؤدي دورا حاسم الأهمية في منع الصراع وحالات ما بعد الصراع، فإن المسألة الأهم تكمن في كيفية استغلال ذلك الدور من أجل صون السلم والأمن العالميين. وتعتقد الفلبين أنه ينبغي إنشاء نظم مناسبة للدعم.

أولا، ينبغي تهيئة بيئة مؤاتية كي يتسنى للقطاع الخاص أن يؤدي أعماله في ظلها. وشركات الأعمال لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها. وعلى الإطار المؤاتي لمنع الصراعات العنيفة وحلها أن يكون أولا في أيدي الحكومات ذاتها على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا، ثمة حاجة إلى قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص. فالشراكات آلية قيمة لتناول مسائل السياسات العامة.

ثالثا، ينبغي أن يرافق التنمية الاقتصادية تعزيز المؤسسات الاجتماعية والرأسمالية والمدنية الضرورية في حالات ما بعد الصراع. وهي ضرورية لمنع عودة ظهور الصراعات العنيفة.

إن شركات الأعمال غالبا ما تتنفس وتفكر من خلال جيوبها. بيد أن باستطاعتها أيضا أن تتخذ موقفا استباقيا خلال فترة ما بعد الصراع. ويمكنها أن تسهم في لجان الحقيقة والمصالحة، وأن تدعم برامج تسليم الأسلحة والعفو العام وتسريح المقاتلين السابقين. ويمكنها أيضاً أن توفر التمويل والدعم الإداري بغية بناء قدرات الحكومات، بما فيها الأنظمة القضائية وقوات الشرطة.

وقد حدد منتدى أمير ويلز لقادة الأعمال التجارية في عام ١٩٩٨ عدداً من المجالات الرئيسية التي توفر أطراً مفيدة لمنع نشوب الصراعات وتسويتها. وكما ذكر المجلس المعني بالأولويات الاقتصادية، عن حق

”إن تحدي منع نشوب الصراع وتسويته يقوم على علاقات تستند إلى القيم على جميع مستويات الشركة وكل مستويات المجتمع. وإجابة

السؤال عما إذا كانت الشركة تسهم في الصراع أو أنها تساعد على منع نشوبه تتوقف على القيم والسياسات والمبادئ التوجيهية التي تحكم عمل الشركة وطريقة قبول موظفيها وشركائها التجاريين لها وتفسيرها وتنفيذها''.

وهذا ينطبق على المجتمع الدولي. إذ يتوقف منع نشوب الصراعات وصون السلم على قيم المجتمع الدولي وقواعده ومعاييره، والطريقة التي تقبل بها البلدان تلك المعايير وتفسرها وتنفذها.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بالفرصة التي أتيحت له للمشاركة في هذا التبادل الثري للآراء. ونقدر لكم تناولكم اليوم لذلك الموضوع الهام المتعلق بدور قطاع الأعمال في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام والتعمير بعد الصراع.

ونحن لا نستهين بأثر المصالح الاقتصادية الداخلية والخارجية المعقدة في الصراعات. ففي حالات كثيرة، قد تسهم العوامل الاقتصادية مثل النزاعات على الموارد الطبيعية أو الأسواق الدولية في تفجر الصراع أو تصعيده. ومع ذلك، فإن الشركات هي الأخرى يمكن أن تخسر الكثير في الحرب والصراع. فالأعمال التجارية تبنى عادة على أساس المخاطرة، والبيئة السياسية والاجتماعية المستقرة تعني تخفيض هذه المخاطرة فعلاً. وللشركات كذلك مصلحة بديهية في خفض المخاطرة بالعمل على منع نشوب الصراع والمساعدة على إعادة بناء الاقتصادات بعد الحرب.

وصباح هذا اليوم، وافانا السيد فون بيرر، الذي تكلم باسم سيمنس، بمثال جيد للرؤية التي يتمتع بها أحد الأعمال التجارية، والإسهام الذي يمكن أن تقدمه في جهود بناء السلام.

والدور الأول والأهم لنشاط الأعمال التجارية في تعزيز السلم والاستقرار يتمثل في توليد الثروة. فأنشطة تلك الأعمال تهيئ الفرص لتحقيق الدخل الذي تشتد إليه الحاجة في البلدان التي تمزقها الحرب. وعندما تزداد الأنشطة، تزداد الاستثمارات، وفرص العمل وتتوفر البضائع الأساسية. كما تستفيد البنية التحتية والتنمية التكنولوجية أيضاً من النشاط الاقتصادي المتزايد. وهذا يعطي الناس الأمل، كما أشار السيد جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي.

وتسهم الشركات أيضاً في السلام من خلال تمكين المجتمعات. فيمكن أن تستخدم مزاياها النسبية في مجالات مثل الموارد البشرية وتنمية مهارات الإدارة ودعم المجتمع المدني والتمكين الاقتصادي والنهوض بمعايير أفضل وأكثر إنصافاً للعمل.

كما يمكن للشركات الخاصة أن تقدم المساعدة في إدارة الصراع، سواء من خلال الامتناع عن اتخاذ توجهات قد تفاقم الصراع أو بالعمل في إطار سياسة تنموية وطنية متماسكة، فتسهم بذلك في الاستدامة الاقتصادية. ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تنفيذ البرامج الحكومية، بما في ذلك في مجال المساعدة الأجنبية والمساعدة الإنسانية، وفي الشراكة مع السلطات المحلية والمجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، فإن دور التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يكتسي أهمية خاصة.

وفي الأسبوع الماضي، كان من دواعي سعادتنا أن نستمع إلى بيانات عن الكيفية التي يساعد بها التعاون الإقليمي على إعادة بناء الهياكل الأساسية في أفغانستان، والتي تتخذ بها إجراءات مشتركة لمواجهة الاتجار بالمخدرات، الذي يمثل مشكلة محورية للبلد المذكور، ولنا جميعاً في نهاية الأمر. فاستراتيجيات التنمية الاقتصادية

الإقليمية تؤدي إلى دوام الاستقرار ويجب اعتبارها أحد الأبعاد الهامة لجهود بناء السلام.

غير أننا يجب أن نظل مدركين أن القطاع الخاص لن يهيئ وحده، بالعمل على أساس من التفكير المستنير في مصالحه الذاتية، المناخ المثالي لتعزيز السلام. فالأعمال التي يقوم بها على أهميتها ليست بديلاً عن الدور الضروري الذي تؤديه السلطات العامة. إذ تتحمل هذه السلطات المسؤولية الأولى عن توفير الحوافز للنشاط الاقتصادي، والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع الشراكات، والاضطلاع بسياسات عامة سليمة في مجالات من قبيل التجارة والزراعة والصناعة. ولا بد من أن تدعم المنظمات الحكومية الدولية ووكالات حفظ السلام ما تتخذه السلطات العامة من إجراءات حاسمة في تلك المجالات.

وعلى نطاق أوسع، يجب أن تتوافر لدى السلطات العامة أيضاً القدرة والاستعداد لاتخاذ التدابير المرتبطة بسيادة القانون، وحقوق الملكية، والإدارة الاقتصادية السليمة، وأن تكون مستعدة لمكافحة الفساد. وسوف تعين تلك التدابير على تهيئة المناخ المواتي لتنمية الأعمال التجارية وإشراكها في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار. ويجب إيلاء اهتمام خاص للحوافز التي تقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً لما تتمتع به من إمكانية لإيجاد فرص العمل.

فمن ناحية، مزايا اشتراك دوائر الأعمال في تعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية كبيرة للغاية ولا بد من تشجيعها بصفة خاصة في برامج إعادة الإعمار. إلا أنه للحيلولة دون مشاركة دوائر الأعمال التجارية الفاعلة على نحو سلبي في الصراع، يجب أن يخضع نشاطها للتمحيص العام، ولا أقل من إعلان التقدير العام لما تقوم به من ممارسات جيدة.

وتتيح حالة ماس الصراعات مثالاً طيباً للكيفية التي يمكن أن يتصرف بها المجتمع الدولي لكبح جماح الآثار السلبية للتجارة. ونرحب باتخاذ الجمعية العامة بالأمس قراراً يؤيد بقوة عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات الدولية، وهي أداة هامة في الجهد المبذول لتقليص الدور الذي تؤديه تجارة الماس في تمويل الصراع المسلح. كما يدعم قرار مجلس الأمن ١٤٥٩ (٢٠٠٣) هذه العملية المستمرة، وقد أدمجتها البرازيل في تشريعاتها الداخلية.

وفي مجال وضع المعايير لممارسات الشركات، نحيط علماً مع عظيم الارتياح بمبادرة الاتفاق العالمي التي بدأها الأمين العام منذ ثلاث سنوات. ففي محاولة لإقامة اقتصاد عالمي أكثر شمولاً وأكثر استدامة، جمع هذا البرنامج بين دوائرالأعمال التجارية ووكالات الأمم المتحدة ورابطات العمال، والمجتمع المدني، مما ساعد على تعزيز المبادئ الأساسية لمواطنة الشركات وزيادة دعم هذه الشركات للممارسات المتسمة بالمسؤولية. وتشارك كثير من المؤسسات البرازيلية في مبادرة الاتفاق العالمي،التي تحظى بالدعم القوي من حكومتنا.

وتحبذ البرازيل توثيق التعاون بين الأعمال التجارية والأمم المتحدة. وتراعي المبادرات الإنمائية بشكل متزايد الدور الذي تؤديه الأعمال التجارية في إدارة الصراعات. فالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي سلفت الإشارة إليها هنا، والتي أطلقت في عام ٢٠٠١، تساعد على مكافحة الفقر والتخلف والتهميش في القارة. وهي تتضمن فكرة حشد الموارد بمشاركة من القطاع الخاص للمساهمة في تهيئة أجواء مواتية لمنع نشوب الصراع وانتشار السلام.

ويعطينا التاريخ عدداً من الأمثلة على مشاركة الأعمال التجارية في الصراع الدولي والداخلي. ولا جدال في أن الوعي الدولي الحديث بدور الأعمال التجارية ومسؤولياتها في زمن الصراع سوف يعين على جعلها حليفاً ثابتاً للسلام، يضاف إلى أسرة الأمم المتحدة والمؤسسات

المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية. ونتفق بصفة خاصة مع الآراء التي أعرب عنها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد رازي، ومؤداها أن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تفعل الكثير بالتضافر معاً لإعداد استجابة شاملة وأكثر سرعة للبلدان في الحالات الخاصة وأيضاً لتوخي منظور طويل الأجل حيال التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات.

وأشار السفير كومالو إلى أمثلة التعاون المقدم إلى غينيا - بيساو وبوروندي. ونرى أن هذا التعاون ينبغي توسيع نطاقه. والمشاركة النشطة من جانب الأعمال التجارية من الأهمية بمكان، ليس من أجل التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما أيضاً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن لها تأثيراً أكيداً على بناء السلام. ويعرب الوفد البرازيلي عن استعداده للمشاركة في جميع الجهود التي تبذل من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال التجارية على منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام فيما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لألمانيا.

أولاً، يود وفدي أن يعرب عن شكره للضيوف المتكلمين على إسهامهم في هذه المناقشة. ولن أكرر ما ذكره المتكلمون السابقون بالفعل، بل سأكتفي بالاقتصار على بيان قصير بشأن جانبين يراهما وفدي مهمين. أحدهما هو مجموعة مسؤولية الشركات برمتها، أو ما يطلق عليه المواطنة العالمية للشركات، والآخر هو الإمكانيات الهائلة لاضطلاع القطاع الخاص بنشاط في أي تنمية أو استراتيجية لإعادة الإعمار.

ومسألة مواطنة الشركات في مناطق الصراع لم يتناولها مجلس الأمن بصفة عامة. ولكن المجلس أولى اهتماماً لإشراك القطاع الخاص في البلدان والمناطق التي تعاني صراعات عنيفة، وذلك من خلال قرارات مختلفة تتعلق بحالات فردية. ففرض المجلس الجزاءات، على سبيل المثال، في محاولة لإنهاء الأعمال القتالية بتقليص فرص التمويل الذاتي للمقاتلين عن طريق التجارة في السلع المقترنة بالصراعات. ويمكن ذكر الماس والخشب في هذا الصدد. وقد تصدى الأمين العام على نحو بارز لمسألة مواطنة الشركات من خلال مبادرة الاتفاق العالمي التي أطلقها، وأسفر إجراء الحوار بشأن السياسات العامة للاتفاق العالمي نجاحا بالغاً، إذ التزمت من جرائه حتى الآن أكثر من ألف شركة ومنظمة بالاشتراك الطوعي في ممارسات تجارية مسؤولة ومستدامة من الوجهتين الاجتماعية والبيئية.

وتتمثل نقطتي الثانية في أنه لحل الصراعات بشكل مستدام لا غنى عن نشاط القطاع الخاص في مرحلة إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع ، لأن هذا النشاط يوحي بالاستقرار السياسي ويساعد على منع الصراعات من العودة إلى الظهور في المستقبل. ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في شراكات مع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن تستخدم مهاراتها التجارية ونفوذها المالي لتعزيز الاستقرار الإقليمي. إذ يمكن أن يكون للوعد الملموس بالعمل والتجارة والاستثمار المباشر وتعزيز المشاريع المحلية أثر كبير في البلدان التي تتهاوى فيها جهود السلام. وفي الحالة المثالية، توفر مشاركة الشركات فائدتين متلازمتين، هما الاستثمار وما ينتج عنه من الوظائف وفرص العمل التجاري، وتوفير الدراية والخبرة الإدارية. بل قد تستفيد الجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، من ذلك في الجهود التي تبذلها للتغلب على حالة من حالات الصراع.

ومع ذلك، لا يرجع أمر تقرير ما يحقق مصلحة القطاع الخاص على خير وجه في نهاية المطاف إلى الحكومات أو المنظمات الدولية. فالشركات هي التي ستقرر لنفسها،

وتزن الفرص في مقابل المخاطر الكامنة في الاشتراك في مناطق الصراع. والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية، مدعوة في هذا الصدد إلى إيجاد الإطار اللازم لاشتراك القطاع الخاص. ومن المسائل ذات الأهمية الحاسمة في هذا السياق تحديد ما يمكن عمله لمعالجة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص لدى اشتراكه في حالات ما بعد الصراع.

ومن المهم على حد سواء وضع منظور واضح لإنشاء إطار قانوني مستقر وترسيخ سيادة القانون وإنشاء هياكل إدارية مناسبة وقطاع خاص قابل للنمو. ويعتبر الاستقرار في أي منطقة ما شرطا لازما لنجاح التنمية على الصعيد القطري. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، بالرغم من العديد من المهام التي لا تزال ماثلة أمامنا، ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. ويجمع هذا الميثاق بين ثلاثة عناصر حاسمة وهي — أولا، إتباع نهج سياسي واقتصادي وأمني متماسك؛ ثانيا، التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛ ثالثا، البعد الإقليمي لحل الصراعات.

ولا يمكن أن يكلل اشتراك القطاع الخاص بالنجاح إلا إذا أصبح جزءا لا يتجزأ من جهد منسق أوسع وترافق مع شراكات قوية فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والأعمال التجارية والمجتمع المدني. وختاما، أود من أجل ذلك أن أشجع هيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بالإضافة إلى المجتمع المدني على توثيق التعاون مع القطاع الخاص، بغية تهيئة مناخ من السلم في المناطق المعرضة للصراعات، للمساعدة على تخفيف حدة حالات الأزمات والمساهمة في عمليات المصالحة. وأحيط علما وأرحب بحرارة باقتراح الأمين العام القاضي بأن يولي مجلس الأمن مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة في المستقبل.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس. وأعطي الكلمة للسيد وولفنسون، رئيس البنك الدولي، للرد على التعليقات التي أثيرت وما قد يطرح من أسئلة.

السيد وولفنسون (تكلم بالانكليزية): أعتقد بأن هناك مجموعة ثرية جدا من التعليقات وبأن محاولة الرد عليها جميعا، في هذه المرحلة، ليس فكرة مناسبة. واسمحوا لي أن أقول ببساطة بأن المناقشات التي جرت صباح اليوم أثارت إعجابي إلى حد بعيد. وفي الواقع، عندما يتقاعد أحد الأعضاء، فإنه سيكون محل ترحيب في عضوية مجلس إدارة البنك الدولي، إذا كان يبحث عن ميدان جديد من ميادين النشاط، لأن من الواضح أن هناك اتفاقا هاما في المصالح بين عمل المجلس وعمل البنك.

والأمر الوحيد الذي يدعوني إلى الإحباط هو أني عاجز عن أن أبين للأعضاء بوضوح مدى اشتراكنا في مسائل الإطار اللازم للأعمال التجارية، والتسريح والتعامل مع البلدان المنخفضة الدخل، وكفالة تمويل الاستثمارات في الشركات الرئيسية الصغيرة والمتوسطة وترويج التجارة والعمل بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن مؤسستنا هي في قلب العديد من الأمور المنفردة التي أثارها الأعضاء. واسمحوا لي أن أقول ببساطة إننا نرحب بهذه الفرصة الإضافية للعمل مع منظومة الأمم المتحدة. وإذا ما اتبع المجلس بالفعل الاقتراح الذي يدعو إلى أن يصبح موضوع هذه المناقشة أمرا يحظى بمزيد من التركيز في مداولات المجلس، فإننا نعرب عن استعدادنا للعمل معه وتأييده بأية طريقة يراها مفيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد هنريتش فون بيرر، رئيس سيمنس وكبير موظفيها التنفيذيين.

السيد فون بيرر (تكلم بالانكليزية): سأدلي بثلاث ملاحظات وجيزة. أولا، أفهم أن هناك شواغل إزاء الطريقة التي تتوصل بها الأعمال التجارية إلى تحقيق التوازن السليم بين تحقيق الربح وواجبات المواطَنة الصالحة للشركات. وأعتقد بأن من الممكن التوصل إلى مثل هذا التوازن، وليس هناك في رأيي أدنى شك بأن ذلك أمر إلزامي قطعا لأن الأعمال التجارية أيضا تريد أن تعيش في عالم من السلام والازدهار. وضرب ممثل الولايات المتحدة أمثلة تثير الإعجاب للشركات الناجحة التي تتلقى الجوائز لقيامها بواجبات المواطَنة الصالحة. وهناك المزيد من هذه الأمثلة الصالحة. وقد أشرتم يا سيادة الرئيس إلى مبادرة الميثاق العالمي. وأعتقد بأن المشاركة في هذه المبادرة تقدم أيضا مثالا لكيفية الاهتمام الجدي الذي توليه الأعمال التجارية للنجاح في مجال واجبات المواطَنة الصالحة للشركات.

ثانيا، أود أن أعود إلى ضرورة مكافحة الفقر وانعدام الأمل. ويسرني في هذا الصدد أن نتمكن من توسيع نطاق التعاون ربما فيما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والحكومات والشركات الخاصة لتشجيع التعليم من خلال نهج واسع ومنتظم. وأود أن أؤكد من جديد ما سبق أن قيل صباح اليوم – بأن الناس يريدون الأمل لأطفالهم. ويمكن أن يكون برنامج التعليم من أجل السلام والازدهار وسيلة فعالة جدا لتعزيز منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع.

والملاحظة الثالثة هي لمجرد شكر المجلس مرة أخرى لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة والمثمرة جدا صباح اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسفيرة مارجاتا راسي، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة راسي (تكلمت بالانكليزية): ذكر المتحدثان السابقان أن هناك الكثير مما يمكن قوله، إلا أنني في هذه المرحلة المتأخرة سأكتفي بالتطرق إلى بضع مسائل.

ذكر كثير من المتكلمين، إن لم يكن جميعهم، أن النمو الاقتصادي المستدام هو بالفعل عامل رئيسي من عوامل منع نشوب الصراعات. وهذا مجال نحتاج فيه إلى تعاون جيد جدا فيما بين أسرة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ويتمثل السؤال المطروح في كيفية الجمع بين العديد من أصحاب المصلحة هؤلاء، في السنوات والأشهر القادمة، حتى نتمكن من العمل معا فعلا في تعزيز هذه الأفكار الوجيهة. وعندما نناقش، في هذا المبنى، منع نشوب الصراعات وبناء السلام، كيف يمكننا عندئذ أن نجعل أصحاب المصلحة الآخرين يجلسون معا معنا حول الطاولة نفسها؟ هذا أمر ينبغي لنا أن نناقشه، كما ينبغي لنا أن نناقش كيفية تمكننا داخل منظومة الأمم المتحدة من توثيق التعاون في هذا الميادين.

وأود باسمي أن أشكركم يا سيادة الرئيس، على هذه المبادرة الهامة والقيمة وآمل بأن نواصل هذه المناقشة الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تسمحوا لي بدقيقتين لكي أدلي ببيان ختامي باسم المجلس. وأود أن أختم مناقشة اليوم بإبراز عدد من الحقائق التي يمكن أن تستمد عمليا من جميع البيانات التي أدلي بها اليوم.

أولا، تضطلع الأعمال التجارية حقا بدور هام في منع نشوب الصراعات. ثانيا، قد تختلف أشكال اشتراك القطاع الخاص حسب ظروف الحالة، إلا أن لدينا عددا من الأمثلة والدروس المستفادة على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي. ثالثا، على الرغم من أنه ليس هناك ضمان للنجاح في حل صراع ما بسبب اشتراك القطاع الخاص، فإن

من الواضح على ما يبدو أن حل الصراعات العنيفة سيكون مستحيلا عمليا بدون مشاركة الأعمال التجارية.

رابعا وأخيرا، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، أن تعمل معا في شراكة وثيقة مع القطاع الخاص على وضع الإطار السياسي والأمني والاقتصادي والمالي اللازم. وآمل بأن تساهم هذه المناقشة في زيادة تعزيز الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. وأعتزم تعميم موجز لهذه الجلسة في الوقت المناسب.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع المتكلمين على مساهمتهم، وبشكل خاص ضيوفنا الذين أبرزت مشاركتهم في مناقشات اليوم أهمية المسألة قيد النظر. وإننا جميعا نقدر ما بذلوه من جهد للحضور إلى هنا للمشاركة في مناقشتنا تقديرا عاليا.

ليس هناك متكلمون آخرون في قائمتي.

وبذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.